

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2005/106  
7 January 2005

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان  
الدورة الحادية والستون  
البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال المؤقت

أداء آليات حقوق الإنسان لعملها بفعالية:  
المؤسسات الوطنية والترتيبات الإقليمية  
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها  
تقرير الأمين العام\*

\* مراعاة للقواعد التي وضعتها الجمعية العامة بشأن الحد من عدد الصفحات تعميم المرافق من الثاني إلى الخامس كما وردت باللغات الإسبانية والإنكليزية والفرنسية فقط.

## موجز

يحتوي هذا التقرير الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ معلومات عن الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية، والتدابير التي اتخذتها الحكومات والمؤسسات الوطنية في هذا الصدد، والتعاون بين المؤسسات الوطنية والآليات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتضمن التقرير معلومات أيضاً عن العمل الذي أنجزته المؤسسات الوطنية فيما يتعلق بمسائل مواضيعية معينة. ويمكن الاطلاع على الوثائق التي تتناول الأحداث المذكورة في هذا التقرير على موقع منتدى المؤسسات الوطنية على شبكة الويب ([www.nhri.net](http://www.nhri.net)). ويمكن الحصول على معلومات إضافية بشأن المبادرات المتخذة والمساعدة المقدمة للمؤسسات الوطنية بالاطلاع على التقارير الموضوعية والتقارير القطرية المقدمة من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة في إطار لجنة حقوق الإنسان، وبالاطلاع أيضاً على تقرير الأمين العام عن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان (E/CN.4/2005/110). كما يمكن الحصول على معلومات بشأن سبل وأساليب تعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية في أعمال لجنة حقوق الإنسان وهيئاتها الفرعية، بالاطلاع على تقرير الأمين العام (E/CN.4/2005/107).

## المحتويات

### الفقرات الصفحة

٥	١	..... مقدمة
٥	٤٤-٢	أولاً - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية .....
٥	٦-٢	ألف - الخدمات الاستشارية .....
٦	٢٦-٧	باء - دعم المبادرات الدولية .....
		١ - لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان
٦	١٣-٧	..... وحمايتها .....
٧	١٦-١٤	٢ - المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
٨	٢١-١٧	٣ - هيئات الأمم المتحدة .....
٨	٢٦-٢٢	٤ - أنشطة الإعلام والتدريب .....
٩	٤٤-٢٧	جيم - دعم المبادرات الإقليمية .....
٩	٣١-٢٨	١ - الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي .....
١٠	٣٦-٣٢	٢ - أفريقيا .....
١١	٤١-٣٧	٣ - آسيا ومنطقة المحيط الهادئ .....
١٢	٤٤-٤٢	٤ - أوروبا .....
		ثانياً - التعاون بين هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب المعاهدات
١٢	٤٩-٤٥	والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية .....
		ثالثاً - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة
١٣	٥٤-٥٠	وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية .....
١٤	٦٨-٥٥	رابعاً - اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدها المؤسسات الوطنية والمسائل المواضيعية.
١٤	٥٥	ألف - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها .....
١٤	٥٧-٥٦	باء - العنصرية والتمييز العنصري .....
١٥	٥٩-٥٨	جيم - الهجرة .....

## المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

### رابعاً (تابع)

١٥	٦٠	..... المسائل الجنسية	دال -
١٥	٦١	..... الحكم السديد	هاء -
١٦	٦٣-٦٢	..... حقوق الأشخاص المعوقين	واو -
١٦	٦٤	..... السكان الأصليون	زاي -
١٦	٦٥	..... الأقليات	حاء -
١٧	٦٦	..... فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ....	طاء -
١٧	٦٧	..... منع نشوب النزاعات ومناهضة التعذيب	ياء -
١٧	٦٨	..... مبادئ باريس	كاف -
١٧	٧١-٦٩	..... الاستنتاجات	خامساً -

### المرفقات

١٩	..... المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	الأول -
٢٦	..... International Race Relations Round Table	الثاني -
	Zacatecas Declaration of the International Workshop of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights: Causes, Effects and Consequences of the Migratory Phenomenon and Human Rights Protection	الثالث -
٣٣	..... Round Table of National Human Rights Institutions and National Machineries for the Advancement of Women	الرابع -
٣٧	.....	
٤٣	..... International Round Table on National Institutions and Good Governance	الخامس -

## مقدمة

١ - أُعد هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٠ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٧٥/٢٠٠٤ التي طلبت فيها اللجنة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ القرار.

## أولاً - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية

### ألف - الخدمات الاستشارية

٢ - استرعى الأمين العام في تقريره المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات" الانتباه إلى أنه سيتم تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مساعدةفرادى البلدان على بناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان مبيّناً أن "بناء مؤسسات قوية لحقوق الإنسان على الصعيد القطري هو الذي سيكفل على المدى الطويل حماية حقوق الإنسان والنهوض بها بطريقة مستدامة. لذا، يجب أن يكون إرساء تعزيز نظام وطني للحماية في كل بلد يعكس المعايير الدولية لحقوق الإنسان هدفاً رئيسياً للمنظمة. وتكتسب هذه الأنشطة أهمية خاصة في البلدان التي تخرج من الصراعات" (A/57/387، الفقرة ٥٠).

٣ - وبدأت المفوضية في عام ٢٠٠٤ تعزيز دور المؤسسات الوطنية على الصعيدين العالمي والقطري بفضل الأعمال التي أنجزتها وحدة المؤسسات الوطنية (الوحدة) المنشأة في إطار فرع بناء القدرات والعمليات الميدانية التابع للمفوضية، والتي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الدعم المقدم للنظام الوطني لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويتم بناءً على طلب المؤسسات الوطنية إسداء المشورة العملية لعدد متزايد من البلدان بشأن إرساء الإطار الدستوري أو التشريعي الملائم للمؤسسات الوطنية الجديدة وبشأن طبيعة تلك المؤسسات ومهامها وسلطاتها ومسؤولياتها.

٤ - وتولي المفوضية الأولوية لإنشاء وتعزيز المؤسسات الوطنية أخذاً في الاعتبار الواجب المعايير الدولية ذات الصلة ("مبادئ باريس" التي اعتمدها الجمعية العامة في عام ١٩٩٣)، وتعمل على تحسين التنسيق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في أعمال المؤسسات الوطنية، وتدعم مزيد مشاركة المؤسسات الوطنية في المحافل المعنية من محافل الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومحافل دولية أخرى. وتشجع المفوضية على تبادل أفضل الممارسات فيما بين المؤسسات الوطنية وتيسّر إمكانية حصول تلك المؤسسات على المعلومات ذات الصلة ومشاركتها في اجتماعات المائدة المستديرة والحلقات الدراسية وحلقات العمل وأنشطة التدريب التي تُقدم من خلالها المشورة والمساعدة. كما توفر المفوضية الدعم لتعزيز الشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية.

٥ - وتوفر الوحدة، عند الطلب، ما يلزم من مشورة ودعم بشأن مبادئ باريس، والتشريعات المتصلة بالمؤسسات الوطنية، والدراسات التحليلية المقارنة، وتقييم احتياجات التعاون التقني، ووضع المشاريع، وبعثات التقييم، وأنشطة التدريب، لفائدة الزملاء العاملين في المفوضية، والممثلين الإقليميين، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وشركاء المفوضية الآخرين.

٦- وتقدم المفوضية منذ شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ المشورة والمعلومات بشأن الأنشطة والمسائل التي قد تساعد المؤسسات الوطنية، بما يشمل ما يتصل بالأحكام الدستورية، والتشريعات التمكينية، والتشريعات المقارنة، والقواعد والتنظيمات المتصلة بالمؤسسات الوطنية في كل من الأردن، وأفغانستان، وألبانيا، وأنغولا، وأوزبكستان، وباكستان، وبوروندي، وتركيا، وجزر القمر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجيبوتي، وسري لانكا، والسودان، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، والصين، والعراق، وقبرص، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وكوت ديفوار، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، وليسوتو، ومصر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيبال، والنيجر، وهولندا، واليابان، واليونان. ولقد استفادت المؤسسات الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأفغانستان، ورواندا، وزامبيا، ومنغوليا، ونيبال، من برامج الدعم التي وفّرتها الوحدة.

## باء - دعم المبادرات الدولية

### ١- لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

٧- قامت الوحدة بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (لجنة التنسيق الدولية)، كما قامت لجنّتها الفرعية للاعتماد، بتوفير دعم فني وتيسير عقد الدورة الرابعة عشرة للجنة التنسيق الدولية في جنيف خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ بالتزامن مع الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان.

٨- وتم خلال المناقشة الموضوعية التي جرت أثناء الدورة حول مسألة حقوق الإنسان والإعاقة، الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المعوقين. ودُعي إلى إلقاء كلمة ممثلو المؤسسات الوطنية في اللجنة المختصة لوضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعوقين وكرامتهم، ومنسّق المفوضية المعني بحقوق الإنسان والمعوقين.

٩- وتم خلال المناقشة المواضيعية التي جرت بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، إعادة تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وشملت الهيئة المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعني بالحقوق في التعليم وممثلين عن لجنة فيجي لحقوق الإنسان ولجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان ومنسّق المفوضية المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

١٠- ونظّمت المفوضية بالاشتراك مع الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ندوة لمناقشة أفضل ممارسات التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية.

١١- وحضر الدورة ٣٧ ممثلاً عن المؤسسات الوطنية التابعة للبلدان التالية: الأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وأفغانستان، وألمانيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وآيرلندا، وآيرلندا الشمالية، وتوغو، وتونس، والجزائر، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورواندا، والسنغال والسويد، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفلسطين، وفنزويلا،

وفيجي، وكندا، وماليزيا، والمغرب، والمكسيك، ومنغوليا، وموريشيوس، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، واليونان.

١٢- واعتمدت لجنة التنسيق الدولية حتى هذا التاريخ ٥٠ مؤسسة وطنية رأت أنها تستوفي الشروط المنصوص عليها في مبادئ باريس، وما انفك هذا العدد يزداد على مر السنين (١٩٩٩: ١٥ مؤسسة؛ ٢٠٠٠: ٢٦؛ ٢٠٠١: ٣٢؛ ٢٠٠٢: ٤٠؛ ٢٠٠٣: ٤٥). وعملت الوحدة بصفتها أمانة لجنة التنسيق الدولية مع لجنة التنسيق الدولية عن كثب لتعزيز إجراءات الاعتماد.

١٣- وعُقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة التنسيق الدولية بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في سيول قبل انعقاد المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية. وشملت المسائل التي تم تناولها خلال الدورة اعتماد الأعضاء لمشروع النظام الداخلي للجنة وثائق التفويض. وجرى في البداية مناقشة ورقة بشأن آليات الإنذار المبكر وستُعرض لغرض اعتمادها في الدورة القادمة التي ستعقدتها لجنة التنسيق الدولية.

## ٢- المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٤- عُقد المؤتمر في سيول خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وقد استضافته اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان وشاركت في تنظيمه لجنة التنسيق الدولية والمفوضية بدعم مالي من منتدى آسيا والمحيط الهادئ والوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية. ودار النقاش حول موضوع "احترام حقوق الإنسان أثناء الصراعات وفي سياق مكافحة الإرهاب". ولأول مرة عُقد منتدى منظمة غير حكومية قبل المؤتمر الذي شاركت فيه ٢٣ منظمة غير حكومية دولية و١٦ منظمة غير حكومية محلية بصفة المراقب.

١٥- وحضر المؤتمر ممثلون عن مؤسسات وطنية من البلدان التالية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وأفغانستان، وألبانيا، وألمانيا، وأوغندا، وأوكرانيا، وآيرلندا الشمالية، وبنن، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا، وبيرو، وتايلند، وتشاد، وتوغو، وتونس، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، وزامبيا، والسنغال، والسويد، وغانا، وغواتيمالا، وغيانا، وفرنسا، والفلبين، وفلسطين، وفترويل، وفيجي، وقيرغيزستان، وكازاخستان، وكينيا، ولكسمبرغ، ومصر، والمغرب، والمكسيك، ومللاوي، وملديف، ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة، ومنغوليا، وموريشيوس، والنرويج، ونيبال، والنيجر، ونيوزيلندا، والهند، واليونان.

١٦- وشارك ممثلون عن المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في خمسة أفرقة عاملة كانت تقاريرها تشكل المواضيع الأساسية المدرجة في إعلان سيول الذي اعتمد بتوافق الآراء (انظر المرفق الأول)، وهي: (١) الصراع ومكافحة الإرهاب: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ (٢) الصراع ومكافحة الإرهاب: الحقوق المدنية والسياسية وسيادة القانون؛ (٣) دور المؤسسات الوطنية في حالات الصراع؛ (٤) الهجرة في إطار الصراع والإرهاب؛ (٥) حقوق المرأة في إطار الصراع. ولإعلان آلية داخلية للرصد/التنفيذ.

### ٣- هيئات الأمم المتحدة

#### لجنة حقوق الإنسان

١٧- قدمت الوحدة المساعدة لزهراء ٣٦ مؤسسة وطنية أثناء مشاركتها في الدورة الستين للجنة حقوق الإنسان وتم لأول مرة إصدار سلسلة من الوثائق (E/CN.4/2004/NI/...) للسماح للمؤسسات الوطنية بتقديم وثائقها لكي تنظر فيها اللجنة.

١٨- وقررت لجنة التنسيق الدولية في دورتها الأخيرة استناداً إلى الوثائق الأساسية المقدمة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب واللجنة الكندية لحقوق الإنسان (بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الأسترالية والفرنسية)، إنشاء فريق عامل يكلف بإعداد ورقة عن تحسين وتعزيز مشاركة المؤسسات الوطنية في أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية، لكي تنظر فيها اللجنة.

١٩- وأرسلت الأمانة العامة مذكرة إلى كافة المؤسسات الوطنية طالبةً موافقتها بتعليقاتها، على ضوء التقرير المقدم من الأمين العام إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والستين بخصوص سبل وأساليب تعزيز نشاط المؤسسات الوطنية في عمل اللجنة وهيئاتها الفرعية (E/CN.4/2005/107)، عملاً بقرار اللجنة ٢٠٠٤/٧٥.

#### اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

٢٠- قررت اللجنة الفرعية في دورتها الخامسة والخمسين أنه يمكن تفويض المؤسسات الوطنية لحضور دوراتها بصفتها الشخصية والتكلم عن أي بند موضوعي من بنود جدول الأعمال.

#### لجنة وضع المرأة

٢١- قدمت اللجنة الأسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص بالنيابة عن منتدى آسيا والمحيط الهادئ ورقة في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنسيق الدولية تناولت فيها مسألة ضمان دور للمؤسسات الوطنية في لجنة وضع المرأة.

### ٤- أنشطة الإعلام والتدريب

٢٢- تحتفظ الوحدة على شبكة الويب ([www.nhri.net](http://www.nhri.net))، بدعم من المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان، بموقع خاص بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان افتتح في عام ٢٠٠٣. ويحتوي الموقع الموصول بكافة مواقع المؤسسات الوطنية على شبكة الويب وكذلك بصفحة الويب الرئيسية للمفوضية معلومات عن مسائل قطرية وموضوعية تهم المؤسسات الوطنية. وأُتيحت في عام ٢٠٠٤ قاعدة بيانات تحليلية مقارنة عن إجراءات وأساليب معالجة المؤسسات الوطنية للشكاوى، كما أُتيحت خدمة لموافاة كافة الأطراف المعنية بالأبناء مرة كل أسبوعين عن طريق البريد الإلكتروني.

٢٣- ويتم الآن تطوير برامج ومواد تدريبية بالتعاون مع شركاء المفوضية، وهي تشمل مجموعة مخصصة لتشريعات المؤسسات الوطنية والأحكام الدستورية والتقارير السنوية المسجلة على أقراص مدمجة بذاكرة مقروءة



فقط؛ وبرنامج تدريب خاص بالمؤسسات الوطنية مسجل على أقراص مدمجة بذاكرة مقروءة فقط؛ ونسخة مستكملة من العدد ٤ من سلسلة دليل المؤسسات الوطنية.

٢٤- وتقوم المفوضية، بالتعاون مع المجلس الدولي لسياسة حقوق الإنسان وبلاستناد إلى استبيان مرسل إلى كافة المؤسسات الوطنية للحصول على تعليقاتها، بوضع مؤشرات لقياس فعالية المؤسسات الوطنية ومدى امتثالها لمبادئ باريس.

٢٥- وتقوم الوحدة، استعداداً للدورة المقبلة التي ستعقدتها لجنة التنسيق الدولية، بوضع مجموعة تضم جميع الإعلانات الصادرة عن المؤسسات الوطنية منذ عام ١٩٩٣، كما تقوم بوضع جرد بالإجراءات المتخذة.

٢٦- وتوجهت الوحدة بكلمة في الحلقة الدراسية التي أعتها المفوضية بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي تحت عنوان "تعزيز البرلمان بوصفه حامياً لحقوق الإنسان: دور الهيئات البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان"، وقد عقدت هذه الحلقة في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، كما توجهت الوحدة بكلمة في عدد من المحافل المخصصة للمؤسسات الوطنية.

### جيم - دعم المبادرات الإقليمية

٢٧- توفر الوحدة الدعم للأمانات الإقليمية للمؤسسات الوطنية بالتعاون مع الوحدات الجغرافية التابعة للمفوضية وممثلي المفوضية الإقليميين. ولا يشمل هذا الدعم كل ما يقدم لعقد الاجتماعات السنوية فحسب بل ويشمل الدعم المقدم للمبادرات الموضوعية كذلك التي تتعلق بمراعاة حقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب على نحو ما تمت مناقشته في كاتماندو في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ كما يشمل أساليب التحقيق حسب ما تم التعهد به لأجل لجنة سري لانكا لحقوق الإنسان مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ ويشمل أيضاً حقوق السكان الأصليين على نحو ما تمت مناقشته في إطار شبكة الأمريكتين التي عقدت اجتماعها في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ في مدينة ميريدا بالمكسيك، وأيضاً في إطار الشبكة خلال الحلقة الدراسية المعقودة في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في بوينس آيرس بشأن مكافحة التعذيب.

### ١- الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٢٨- وفرت الوحدة الدعم المالي والموضوعي للجمعية العامة الثالثة التي عقدتها شبكة المؤسسات الوطنية للأمريكتين في بوينس آيرس خلال الفترة من ٩ إلى ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بالتعاون مع النيابة العامة الأرجنتينية.

٢٩- وتم، قبل الجمعية العامة، عقد حلقة دراسية بشأن مكافحة التعذيب، وقد أعدت هذه الحلقة بالتعاون مع رابطة منع التعذيب. وحضر الحلقة الدراسية والجمعية العامة ممثلون عن البلدان الـ ١٣ الأعضاء في الشبكة (الأرجنتين، وإكوادور، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وبيرو، وغواتيمالا، وفنزويلا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس)، وممثل عن رابطة أمناء مظالم منطقة البحر الكاريبي، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى. ولأول مرة دعي لحضور الاجتماع ممثلون عن الحكومات وعن المجتمع المدني لبلدان المنطقة التي لا توجد لديها مؤسسات وطنية كأوروغواي والبرازيل وشيلي.

٣٠- وتشمل لجنة تنسيق الشبكة مؤسسات وطنية من كل من الأرجنتين، وبنما، وكندا، والمكسيك. واختيرت اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان لتقوم بوظيفة الأمين العام للشبكة وهي تستضيف بالتالي أمانة الشبكة. وتقرر عقد الاجتماع السنوي القادم للشبكة في جنيف بمناسبة انعقاد الدورة الحادية والستين للجنة حقوق الإنسان.

٣١- وقدمت الوحدة الدعم للمؤتمر الإقليمي الثالث لرابطة أممنا مظالم منطقة البحر الكاريبي، المعقود في جامايكا في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأيدت المفوضية مشاركة الأمين العام السابق للجنة حقوق الإنسان الكندية الذي تكلم عن مبادئ باريس وأهمية أمانات المظالم المكلفة بولاية في مجال حقوق الإنسان.

## ٢- أفريقيا

٣٢- أكدت المفوضية التزامها المستمر بدعم الأمانة الناشئة للجنة تنسيق المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان. ويتم الآن التخطيط لعقد المؤتمر الإقليمي الخامس للمؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان الذي ستستضيفه لجنة موريشيوس الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٥.

٣٣- وقام الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المفوضية ولجنة تنسيق المؤسسات الوطنية الأفريقية لحقوق الإنسان، بتنظيم مؤتمر الاتحاد الأفريقي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، في أديس أبابا في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وكانت الأهداف المنشودة من المؤتمر هي تشجيع الدول التي لم تنشئ حتى الآن مؤسسات وطنية على أن تفعل ذلك، والتشجيع على تبادل الأفكار فيما بين المؤسسات الوطنية القائمة، وتحديد المجالات التي يمكن لتلك المؤسسات أن تحسن أعمالها فيها، والتشجيع على وضع آليات لتنفيذ الصكوك الأفريقية القائمة في مجال حقوق الإنسان. واعتمد المشاركون في المؤتمر بياناً ختامياً (انظر [www.nhri.net](http://www.nhri.net)).

٣٤- وشاركت الوحدة في حلقة دراسية عن المؤسسات الوطنية في أفريقيا وتسوية النزاعات وبناء السلم، نظمها البرنامج المعني بحقوق الإنسان وإدارة النزاعات التابع لمركز تسوية النزاعات في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وشارك في تلك الحلقة ممثلون عن مؤسسات من كل من أوغندا، وبنين، وبوركينا فاسو، وتشاد، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وغانا، وكينيا، وملاوي، وموريتانيا، وموريشيوس، والنيجر، ونيجيريا، كما شارك فيها الاتحاد الأفريقي.

٣٥- واختتم بنجاح في عام ٢٠٠٤ تدريب نموذجي عن بعد على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وكان هذا التدريب مخصصاً للمؤسسات الوطنية الموجودة في أفريقيا، وكان يعتمد على مجموعة من البرامج التدريبية المسجلة على أقراص مدججة بذاكرة مقروءة فقط أعدتها، بالتعاون مع المفوضية، منظمة فاهامو غير الحكومية الجنوب أفريقية التي مقرها في المملكة المتحدة. وتم خلال الفترة من ٦ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ عقد حلقة عمل في نيروبي، شاركت في استضافتها اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان، وحضرها جميع المشاركين في الدورات ليتبادلوا خبراتهم وأفضل الممارسات. وشاركت في حلقة العمل مؤسسات وطنية من كل من أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وزامبيا، وغانا، وكينيا، وملاوي، وموريشيوس، ونيجيريا.

وأتاح النشاط الذي عقب حلقة العمل فرصة للمشاركين لمتابعة الأعمال بصورة عملية في إطار مؤسستهم وترسيخ ما تعلموه من خلال التطبيقات العملية.

٣٦- وقامت الوحدة بالتعاون مع الممثل الإقليمي للمفوضية في الجنوب الأفريقي ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في زامبيا بتنظيم حلقة تدريبية في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ لصالح اللجنة الوطنية الزامبية لحقوق الإنسان. وتم اختيار مستشار للعمل مع المفوضين والتوصل إلى تفاهم فيما بينهم بشأن الدور الوطني.

### ٣- آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٣٧- يسرت المفوضية مشاركة المؤسسات الوطنية في حلقة العمل الثانية عشرة المعقودة في الدوحة في الفترة من ١ إلى ٤ آذار/مارس ٢٠٠٤ بشأن التعاون الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحددت حلقة العمل في استنتاجاتها أن الأهداف الرئيسية المنشودة هي تعاون الدول مع المؤسسات الوطنية المشاركة ومواصلة توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية، بناءً على الطلب، لدعم إنشاء المؤسسات الوطنية وتعزيزها، وكذلك مواصلة تلك الدول تدعيمها لأعمال منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتم التشجيع على توفير الدعم لحلقات العمل دون الإقليمية المنظمة لأجل البلدان العربية ومنطقة المحيط الهادئ بشأن النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان، بما فيها المؤسسات الوطنية.

٣٨- ووفرت وحدة المفوضية للمؤسسات الوطنية ووحدة المفوضية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ الدعم للاجتماع السنوي الثامن لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعقود في كاتماندو في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤، وشاركنا فيه. واعتمد الاجتماع بيان استنتاجات أكد فيه من جديد التزام المنتدى بالنهوض بالمؤسسات الوطنية عملاً بمبادئ باريس. وتناول الاجتماع موضوع "المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسيادة القانون في مكافحة الإرهاب"، ونظر مجلس الحقوقين الاستشاري التابع للمنتدى في هذا الموضوع. ووافق الاجتماع على قبول اللجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين واللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان كعضوين منتسبين، مما جعل عدد الأعضاء الإجمالي ١٤ مؤسسة وطنية.

٣٩- وقدمت المفوضية الدعم للاجتماع السنوي التاسع لمنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعقود في سيول بتاريخ ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وشاركت فيه. ووافق الاجتماع على قبول المركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان كعضو منتسب إلى المنتدى. ونظر مجلس المنتدى في اقتراح مقدم بعقد حلقتي عمل إقليميتين في عام ٢٠٠٥ بشأن الأشخاص المشردين داخلياً وبشأن الاتجار. وقَبِلَ مستشارو المنتدى عرضاً قدمته اللجنة الوطنية المنغولية لحقوق الإنسان باستضافة الاجتماع السنوي العاشر في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٤٠- ووفرت المفوضية بالاشتراك مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ الدعم في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٤ لبعثة مشتركة تهدف إلى تعزيز الأساس التشريعي للجنة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطنين.

٤١ - وكذلك عرضت المفوضية على المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن توفير التدريب، عن طريق لجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان، في مجال معالجة الشكاوى والتثقيف فيما يتصل بحقوق الإنسان. ووفرت الوحدة في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤ دورة تدريبية تمهيدية على مبادئ باريس للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في الأردن.

#### ٤ - أوروبا

٤٢ - أقامت الوحدة روابط أوثق مع مفوضية حقوق الإنسان التابعة لمجلس أوروبا التي تقوم بمهام مركز التنسيق لأعمال المجلس المتصلة بالمؤسسات الوطنية. وتبادلت الوحدة معلومات مع المجلس بشأن مختلف المؤسسات الوطنية الموجودة في أوروبا، وقامت الجهتان ببعثة مشتركة أولى إلى تركيا مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. ويتوقع أن يتعزز التعاون بإجراء مشاورات مرتين في السنة وبالاضطلاع بأنشطة مشتركة.

٤٣ - وشاركت الوحدة في اجتماع المائدة المستديرة الثالث للمؤسسات الوطنية الذي استضافه المعهد الألماني لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا في برلين يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وحضر اجتماع المائدة المستديرة مراقبون عن الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية، ولجنة الحقوق الدولية، ومنظمة Medica Mondiale، ومجموعة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والتي تتمتع بمركز المشارك في مجلس أوروبا، بالإضافة إلى ممثلين عن الحكومات، وعدد من الباحثين بصفتهم الشخصية. ويتناول إعلان برلين (انظر [www.nhri.net](http://www.nhri.net)) المواضيع الرئيسية الثلاثة المعالجة في اجتماع المائدة المستديرة، ألا وهي: تطوير نظام حماية حقوق الإنسان في إطار مجلس أوروبا، وحماية حقوق الإنسان في إطار مكافحة الإرهاب، وحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص.

٤٤ - وعقد الاجتماع الأوروبي الخامس للمؤسسات الوطنية بتزامن مع اجتماع المائدة المستديرة الثالث المعقود في برلين. وشارك في تنظيم هذه التظاهرة كل من اللجنة الاستشارية الوطنية الفرنسية لحقوق الإنسان، ورئيس فريق التنسيق الأوروبي للمؤسسات الوطنية، والمعهد الألماني لحقوق الإنسان. وستستضيف اللجنة الوطنية اليونانية لحقوق الإنسان الاجتماع الإقليمي الأوروبي القادم للمؤسسات الوطنية. وانتخبت مؤسسات من آيرلندا، والدانمرك، وفرنسا، واليونان، لتقوم بدور الممثل الإقليمي لدى لجنة التنسيق الدولية. وسيبقى المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان الممثل المعتمد لدى لجنة وثائق التفويض التابعة للجنة التنسيق الدولية. كما ستبقى اللجنة الاستشارية الوطنية على رئاسة فريق التنسيق الأوروبي. ويمكن الاطلاع على القرار النهائي الصادر عن الاجتماع على الموقع التالي: [www.nhri.net](http://www.nhri.net).

### ثانياً - التعاون بين هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنشأة بموجب المعاهدات والآليات الخاصة للجنة حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية

٤٥ - تركز مبادئ باريس على أهمية مشاركة المؤسسات الوطنية في نشاط الهيئات الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. وبناءً عليه ساهمت الوحدة بانتظام في أعمال الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وأعمال أعضاء تلك الهيئات بتوفير دراسات تحليلية دقيقة عن المؤسسات الوطنية.

٤٦- وقامت الوحدة بالاشتراك مع الوحدة المعنية بتوصيات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات في فرع المعاهدات واللجان التابع للمفوضية، بعقد حلقات تدريبية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وشهر أيار/مايو ٢٠٠٤، وشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بشأن "دعم تنفيذ توصيات معاهدات حقوق الإنسان من خلال تعزيز آليات الحماية الوطنية". وشارك في الحلقات التدريبية ممثلون عن وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية الموجودة في كل من الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأرجنتين، وألبانيا، وبنما، وتوغو، ورواندا، وسري لانكا، والسلفادور، وغواتيمالا، وكرواتيا، وكولومبيا، وكينيا، ولاتفيا، كما شاركوا في دورات اللجان التي استعرضت التقارير المقدمة من فرادى بلدانهم. ووضعت خطط عمل لكل بلد على حدة.

٤٧- وأُنجزت في عام ٢٠٠٤ بعثات قبل عقد الدورات، وبعثات متابعة، ويتوقع القيام ببعثات في أوائل عام ٢٠٠٥ لتهيئة المشاركين لحضور حلقات العمل التي ستعقد في جنيف. وستقوم البعثات بتقييم الأثر المترتب على التدريب في الميدان بالنسبة إلى البلدان التي شاركت في الدورات السابقة. ويعمل في الوحدة موظف متفرغ للمسائل المتصلة بالهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وبالمؤسسات الوطنية.

٤٨- ويتوقع إصدار توصية عامة بشأن الأعمال التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية فيما يتصل بالهيئات المنشأة بموجب معاهدات عقب الاجتماعات التي سيعقدها رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وعقب الاجتماع الثالث المشترك بين اللجان والمعقود في جنيف في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وستوفر الوحدة الدعم لإعداد هذه التوصية.

٤٩- ويتشاور المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة في لجنة حقوق الإنسان مع ممثلي المؤسسات الوطنية بصورة متزايدة وهم يشكلون آلية هامة تشجع على الامتثال لمبادئ باريس وتوفر الدعم للمؤسسات الوطنية. ولقد أطلعت الوحدة بإيجاز المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة على آخر المستجدات لدى عقد اجتماعهم السنوي في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ تدعياً لتفاعل أكبر بين آليات الإجراءات الخاصة والمؤسسات الوطنية. وتوفر لمختلف المكلفين بالولايات معلومات منتظمة عن المؤسسات الوطنية. وتلك المؤسسات هامة في المساعدة على ضمان متابعة توصيات المكلفين بالولايات.

### ثالثاً - التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية

٥٠- تعزز المفوضية تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال الأنشطة التي تضطلع بها لبناء قدرات المؤسسات الوطنية وتعزيزها، وتسهر في نفس الوقت على ضمان مراعاة المعايير الدولية المتصلة بالمؤسسات الوطنية.

٥١- ولقد تفاوضت الوحدة على مبادرة مشتركة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تستهدف تشجيع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمؤسسات الوطنية على التعاون. ويؤمل في أن يبدأ تنفيذ هذه المبادرة في عام ٢٠٠٥.

٥٢- وقامت المفوضية، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنفيذ مشروع تعاون تقني في منغوليا ورواندا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتمخض كل مشروع عن تجارب مختلفة ينبغي تقييمها لتبين أفضل أساليب التعاون في المستقبل.

٥٣- ولقد وضعت المفوضية برنامجاً تدريبياً في مجال المؤسسات الوطنية يستخدم الآن لتدريب أفرقة الأمم المتحدة القطرية وشركاء آخرين للأمم المتحدة على المسائل المتصلة بالمؤسسات الوطنية.

٥٤- وطلب إلى الوحدة أن تشكل فريقاً من المؤسسات الوطنية يحضر منتدى اليونسكو العالمي لحقوق الإنسان: "النهوض بحقوق الإنسان في عصر العولمة" الذي عقد في مدينة نانت بفرنسا في الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. وأتاح الفريق، المؤلف من ممثلين عن مؤسسات وطنية من آيرلندا الشمالية والدايمرك وفرنسا، فرصة للمشاركين للبحث مع الخبراء الوطنيين في دور المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان لدى مكافحة الإرهاب، كما أتاح محفلاً لتبادل الممارسات والخبرات في هذا المجال، وكذلك لتوضيح التحديات والاستراتيجيات المستقبلية. وشارك في هذا الفريق أيضاً منسق المفوضية للمشاريع المتصلة بحقوق الإنسان والإرهاب. وحضر اجتماعات الفريق ممثلون حكوميون، وناشطون ومحامون مدافعون عن حقوق الإنسان، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية، وممثلون عن المؤسسات الوطنية ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

#### رابعاً - اجتماعات المائدة المستديرة التي عقدتها المؤسسات الوطنية والمسائل المواضيعية

##### ألف - تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها

٥٥- انتهت المفوضية من وضع دليل للمؤسسات الوطنية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو العدد ١٢ من سلسلة التدريب المهني المتوقع صدوره في عام ٢٠٠٥.

##### باء - العنصرية والتمييز العنصري

٥٦- وضعت وحدة المؤسسات الوطنية، بالتعاون الوثيق مع وحدة مكافحة التمييز التابعة للمفوضية، خطة لإتاحة منح صغيرة للأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الوطنية متابعة للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب المتصل بذلك. وشملت المبادرات المتخذة توفير الدعم لإنشاء وحدة للعلاقات بين الأعراق في إطار لجنة فيجي لحقوق الإنسان، وترجمة المواد التعليمية إلى لغات السكان الأصليين في المكسيك، وحماية حقوق أقلية تساتان الإثنية في منغوليا، وإنجاز دراسة عن ممارسات الرق في مقاطعتي مرادي وتاهوا في النيجر، وتوفير التدريب في فنزويلا بشأن حقوق السكان الأصليين والصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٥٧- وتعاونت الودعتان، بالإضافة إلى ذلك، مع لجنة نيوزيلندا لحقوق الإنسان على تنظيم أول اجتماع من نوعه مخصص للمفوضين أو المنسقين المعنيين بالعلاقات بين الأعراق لمناقشة مسائل تهم جميع الأطراف. والتقى

ممثلون عن ١٥ مؤسسة وطنية في نيوزيلندا في إطار سلسلة من المناقشات المركزة التي دعمتها المفوضية بهدف وضع قائمة أولية من مؤشرات النجاح لشبكات المؤسسات الوطنية في مجال التمييز العنصري أو غيره من ضروب التمييز. واختتم الاجتماع بتشخيص التحديات الرئيسية المواجهة في مجال العلاقات بين الأعراق (انظر المرفق الثاني). وعقد الاجتماع في مدينة أوكلاند في الفترة من ٢ إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤. ونشرت وقائع الاجتماع.

### جيم - الهجرة

٥٨- عقد في زاكاتيكاس في المكسيك، يومي ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، اجتماع المائدة المستديرة الدولي للمؤسسات الوطنية بشأن "أسباب وآثار ونتائج ظاهرة الهجرة وحماية حقوق الإنسان"، وكانت اللجنة الوطنية المكسيكية لحقوق الإنسان قد نظمت هذا الاجتماع بالتعاون مع وحدة المؤسسات الوطنية وبدعم من لجنة زاكاتيكاس لحقوق الإنسان. وكان الهدف المنشود تيسير تبادل التجارب والخبرات في مجال إدماج المسائل المتصلة بحقوق المهاجرين في أعمال المؤسسات الوطنية، ومناقشة منهجيات واستراتيجيات مشتركة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وإنشاء نظام لتجميع وتحليل المعلومات المتصلة بأفضل الممارسات في أعمال المؤسسات الوطنية في هذا المجال. وكانت ١٧ مؤسسة وطنية من إسبانيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وباراغواي، وبنما، وبيرو، وتايلند، والسلفادور، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا، والمغرب، والمكسيك، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، ممثلة من طرف رؤسائها أو غيرهم من كبار المسؤولين. واعتمد المشاركون في هذا الاجتماع إعلان زاكاتيكاس (انظر المرفق الثالث).

٥٩- وأطلعت الوحدة في دورتها الأولى المعقودة في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ أعضاء اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرههم على أهم الوقائع كجزء من الجهود التي تبذلها لزيادة التوعية بالمؤسسات الوطنية.

### دال - المسائل الجنسانية

٦٠- نظمت المفوضية بالتعاون مع شعبة النهوض بالمرأة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماع المائدة المستديرة الدولي للمؤسسات الوطنية والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، الذي عقد في وارزازات في الفترة من ١٥ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ باستضافة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في المغرب. وشارك في الاجتماع خبيران أيضاً تابعان للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وحضر الاجتماع ممثلون عن الآليات الوطنية والمؤسسات الوطنية من كل من أستراليا، وألمانيا، وأوغندا، وآيرلندا، وباراغواي، وبنما، وبوليفيا، وزامبيا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكوستاريكا، وليتوانيا، والمغرب، ونيوزيلندا. واستهدف اجتماع المائدة المستديرة تدعيم قدرة الآليات الوطنية والمؤسسات الوطنية على تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمرأة بإقامة روابط مؤسسية وبوضع استراتيجيات مشتركة. وأقر جميع المشاركين بيان وارزازات (انظر المرفق الرابع).

### هاء - الحكم السديد

٦١- قامت الوحدة، بالتعاون مع لجنة فيجي لحقوق الإنسان، بتنظيم اجتماع المائدة المستديرة الدولي بشأن "المؤسسات الوطنية كجهة مشجعة وحامية للحكم السديد"، وعقد الاجتماع في سوفيا في الفترة من ١٣ إلى ١٦

كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكان بين المشاركين ممثلون عن مؤسسات وطنية من الأرجنتين، وأستراليا، وآيرلندا الشمالية، وسري لانكا، وفنزويلا، وفيجي، وملاوي، ونيوزيلندا، وهندوراس. ووفرت اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان معلومات للاجتماع. وكان بين المراقبين ممثلون عن مجتمع الأمم المتحدة في فيجي، وعن المجتمع المدني. وكان الاجتماع الذي عقد في سيول في شهر أيلول/سبتمبر الماضي متابعة مباشرة للحلقة الدراسية التي نظمتها المفوضية بشأن ممارسات الحكم السديد الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان. واعتمد المشاركون في الاجتماع إعلان سوفيا (انظر المرفق الخامس).

### واو - حقوق الأشخاص المعوقين

٦٢ - بدأت المؤسسات الوطنية إعداد مشروع نص اتفاقية بالتعاون مع اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية بشأن حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين ومع الفريق العامل التابع للجنة. وشاركت الوحدة بنشاط في توفير الدعم لاجتماع استغرق يوماً واحداً عقدته المؤسسات الوطنية استعداداً للمشاركة في الدورة الثالثة للجنة المخصصة المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٤ أيار/مايو إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٦٣ - اتفق أعضاء لجنة التنسيق الدولية أثناء انعقاد الدورة الخامسة عشرة للجنة، على أن تحل اللجنة الوطنية الهندية لحقوق الإنسان محل لجنة جنوب أفريقيا لحقوق الإنسان بوصفها الممثل الجديد للجنة التنسيق الدولية. ووقّر برنامج المفوضية للمؤسسات الوطنية الدعم المالي لهذه المشاركة.

### زاي - السكان الأصليون

٦٤ - دعمت الوحدة في الفترة من ٣ إلى ٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ مبادرة لتدريب المؤسسات الوطنية على حقوق الإنسان للسكان الأصليين، نظمتها شبكة الأمريكتين وعُقدت في مدينة مريدا بالمكسيك. وألقى خبير تابع للمفوضية كلمة أمام المشاركين تناول فيها الإطار الدولي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للسكان الأصليين. ووافقت شبكة الأمريكتين في الاجتماع السنوي الثالث الذي عقدته في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٤ على إنشاء فريق عامل لمتابعة توصيات حلقة عمل آذار/مارس.

### حاء - الأقليات

٦٥ - عملاً بقرار الفريق العامل المعني بالأقليات في دورته العاشرة دعوة المفوضية إلى تزويده بمعلومات بشأن المبادئ التوجيهية والممارسات ذات الصلة التي تعمل بها المؤسسات الوطنية في المسائل المتصلة بالأقليات (انظر الوثيقة E/CN.4/Sub.2/2003/19)، أطلعت الوحدة الفريق العامل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ على الإجراءات المتخذة لإعداد مشروع كتيب عن المؤسسات الوطنية والأقليات يُدرج في دليل الأمم المتحدة للأقليات عملاً بقرار اللجنة الفرعية ١٦/٢٠٠٢. ولقد تم الآن وضع الصيغة النهائية للكتيب الذي سيُنشر في وقت لاحق. ويبن الفريق العامل أنه سيدعو في المستقبل المؤسسات الوطنية إلى المشاركة.



## طاء - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

٦٦- اتفقت المفوضية عن طريق وحدة المؤسسات الوطنية التابعة لها مع فرع الأبحاث والحق في التنمية ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على وضع دليل بشأن دور المؤسسات الوطنية في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/(الإيدز) ومكافحة التمييز المتصل بهما. ويتوقع أن يكون الدليل جاهزاً في عام ٢٠٠٥.

## ياء- منع نشوب النزاعات ومناهضة التعذيب

٦٧- شرعت المفوضية، بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية "فهامو" ورابطة منع التعذيب فضلاً عن كلية موظفي الأمم المتحدة، في تطبيق مشروع يمتد على ثلاث سنوات لتعزيز قدرة المؤسسات الوطنية عن طريق التدريب عن بُعد والتدريب الإقليمي على مسائل تتعلق بالتعذيب ومنع النزاعات، على التوالي. وستسهم الجهات التالية في هذه العملية عن كثب: المكاتب الجغرافية التابعة للمفوضية، والمكلفون بولايات الإجراءات الخاصة، وأعضاء اللجنة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والشبكات الإقليمية للمؤسسات الوطنية. وتم التخطيط لوضع برامج تدريبية قائمة على أساس التعليم عن بُعد باستخدام الأقراص المدمجة بذاكرة مقروءة فقط، والحلقات الدراسية، والإرشاد المتصل بأعمال المتابعة، لكل منطقة على حدة (أفريقيا، والأمريكتان، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا، وآسيا الوسطى). وتم بالتعاون مع اللجنة الأوغندية لحقوق الإنسان تنظيم الحلقة التدريبية الأولى بشأن منع التعذيب ورصد ظروف الاحتجاز، التي عُقدت في كمبالا في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لأجل المؤسسات الوطنية الأفريقية الناطقة باللغة الإنكليزية.

## كاف - مبادئ باريس

٦٨- احتفالاً بذكرى اعتماد الجمعية العامة لمبادئ باريس في عام ١٩٩٣ (القرار ١٣٤/٤٨)، اتخذت الوحدة مبادرات عديدة من خلال تقديم منح صغيرة في عام ٢٠٠٤ لتعزيز مبادئ باريس على الصعيد الوطني. وقُدمت هذه المنح بناء على طلبات وردت من المؤسسات الوطنية في كل من ألبانيا، وزامبيا، وغانا، والفلبين، والمغرب، وموريشيوس، وهايتي.

## خامساً - الاستنتاجات

٦٩- سعت المفوضية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لزيادة الدعم الذي تقدمه إلى الأمين العام لبناء مؤسسات وطنية متينة ليستفيد منه كل موظف لدى مزاوله مهامه اليومية وليشعر بأهميته.

٧٠- ويواصل الخبراء إسداء مشورهم إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني وشركاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بمجموعة متنوعة للغاية من المسائل التي من بينها التشريعات، والمهام، والولايات، والسلطات، والمسائل المواضيعية والجوهرية. وستواصل الوحدة اتصالاتها بشركائها داخل المفوضية وخارجها. ولقد أثبت العدد المتزايد

من المبادرات التي يسهم فيها المجتمع المدني والشركاء الإقليميون والشركاء في إطار الأمم المتحدة جدوى هذه الاستراتيجية وكون الوحدة يُعترف بها كمركز امتياز داخل الأمم المتحدة.

٧١- وستواصل المفوضية في عام ٢٠٠٥ إتاحة الحيز اللازم للمؤسسات الوطنية كي تجري مناقشات الموضوعية وتتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وستستمر المفوضية في تأكيد صلاحية مبادئ باريس وما للامتثال التام لها من أهمية حاسمة. وسيولى اهتمام إضافي لتوفير التدريب في مجال المؤسسات الوطنية لموظفي الأمم المتحدة ولأفرقتها القطرية أيضاً، كما سيولى الاهتمام لتعزيز وحدة المؤسسات الوطنية.

## المرفق الأول

### المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيول، جمهورية كوريا، ١٤-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

#### إعلان سيول

كُرِّس المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لموضوع النهوض بحقوق الإنسان في أوقات النزاع في سياق مكافحة الإرهاب. وتكفلت لجنة جمهورية كوريا الوطنية لحقوق الإنسان بتنظيم هذا المؤتمر الذي عقد في الفترة من ١٤ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، واتخذت الترتيبات اللازمة بالتشاور مع رئيس لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (المفوضية) وبالتعاون معها، وكذلك بفضل مساهمة مالية مقدمة من منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالة الحكومية الدولية للفرانكفونية.

وتعرب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن تقديرها للجنة جمهورية كوريا الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيمها الممتاز للمؤتمر، كما تعرب عن ارتياحها للعروض المثيرة التي قدمها المتكلمون الرئيسيون للمناقشات والمداوولات المثمرة التي دارت في المؤتمر. وأسهم مراقبون عن منظمات غير حكومية مساهمة قيّمة في منتدى عُقد قبل المؤتمر كما أسهموا بنشاط في المؤتمر نفسه. وتشرف المؤتمر بحضور رئيس جمهورية كوريا ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

وبناء عليه، يعتمد المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الإعلان التالي:

*إن المؤتمر الدولي السابع للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان،*

*إذ يدرك بالصكوك العالمية التي وافقت عليها الدول لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ وإذ يسترعي الانتباه إلى ما يمكن أن تسهم به تلك الصكوك، بالإضافة إلى ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الإقليمية ذات الصلة، في استتباب السلم والأمن الدوليين،*

*وإذ يسلم بأن هذه الصكوك تحتوي أحكاماً توجب على الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لصون أمن سكانها، بما في ذلك حمايتهم من التهديدات ذات الطابع الاستثنائي، وبأن هذا الأمر يجب أن يتم في إطار احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون،*

وإذ يفكر ملياً في التحديات الخطيرة والتي لم يسبق لها مثيل، والتي يواجهها المجتمع الدولي وفردى الدول وسكانها في مجال حقوق الإنسان نتيجة خطر نشوب النزاع، والإرهاب، وتدابير مكافحة الإرهاب،

وإذ يدرك باتفاقية الأمم المتحدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى العديد من القرارات والإعلانات ذات الصلة الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة فيما يتصل بالنزاعات والتهديد بالأعمال الإرهابية، ومن بينها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢)، وقرارات مجلس الأمن ١٢٦٩ (١٩٩٩)، و١٣٢٥ (٢٠٠٠)، و١٣٧٣ (٢٠٠١)، و١٤٥٦ (٢٠٠٣)، وقرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ الذي يحتوي الإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، وقرارها ١٨٧/٥٨ بشأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، وقرارها ١٧٤/٥٨ بشأن حقوق الإنسان والإرهاب، وقرارات لجنة حقوق الإنسان فضلاً عن قرارات الهيئات الإقليمية،

وإذ يعرب عن تضامنه مع تلك الهيئات في حث الدول على التأكد من امتثال أية تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب امتثالاً تاماً للالتزامات التي تعهّدت بها بموجب القانون الدولي، وبخاصة القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني،

وإذ يرحب بالتوجيهات المقدمة وبالسوابق الصادرة بشأن هذه المسائل عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، بما فيها لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وعلى وجه الخصوص تعلقها العام رقم ٢٩ (٢٠٠١) المقدم بشأن حالات الطوارئ، فضلاً عن الأحكام والاستنتاجات الصادرة عن المنظمات والآليات الإقليمية،

وإذ يركز على الدور الخاص الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على النحو المبين في إعلان كوبنهاغن المعتمد في المؤتمر الدولي السادس للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشأن الإنذار المبكر بالحالات التي يحتمل أن تتفاقم وتتحول إلى إبادة جماعية، أو تنظيف عرقي، أو نزاع مسلح،

وإذ يعترف بالدور الفريد الذي تؤديه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني، بما يكفل استدامة حماية حقوق الإنسان. وإذ يعترف أيضاً بأن الأساس التشريعي الفريد والتكوين التعددي اللذين تقوم عليهما المؤسسات الوطنية عملاً بمبادئ باريس يمكنان هذه الأخيرة من الإسهام في تسوية النزاعات، بما في ذلك من خلال الحوار بين السلطات العامة وفئات المجتمع المدني على الصعيد الوطني،

وإذ يحث، بناء عليه، على تعزيز دور ومساهمة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في النظام الدولي لحقوق الإنسان،

يعلن ما يلي:

١ - للإرهاب أثر وخيم في كامل مجموعة حقوق الإنسان، وبشكل مباشر أكثر في الحق في الحياة والأمن الشخصي. وأن مراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون هما من الوسائل الأساسية لمكافحة الإرهاب. وأنه ينبغي اعتبار

الأمن الوطني وحماية حقوق الفرد أمرين متداخلين ومتراپطين. وأنه يجب بالتالي أن تكون التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب متساوقة، وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني.

٢- يجب أن تكلف المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بولاية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في حالات النزاع وكذلك في سياق مكافحة الإرهاب. وأن هناك حاجة إلى تعزيز التنفيذ الفعلي لهذه الولاية ولا سيما على ضوء الضغوط المتزايدة التي تهدد الحقوق الأساسية.

٣- هناك حاجة إلى زيادة التعاون وتقاسم المعلومات وأفضل الممارسات فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يشمل استنباط وسائل محددة.

### أولاً - مبادئ عامة

٤- تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حيوياً في استعراض الجوانب المتصلة بحقوق الإنسان في تشريعات الأمن وفي التعليق عليها، وكذلك في التركيز على أهمية اعتماد تدابير وسياسات طويلة الأجل لتصحيح أوجه عدم التكافؤ، والجور، واللامساواة، وانعدام الأمن، بغية الحد من احتمالات وقوع أعمال إرهابية ونشوب نزاعات عنيفة.

٥- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تضع آليات للإنذار المبكر وما يتصل بذلك من مبادئ توجيهية عملية. وينبغي ربط بلوغ هذا الهدف بتشجيع الدول على إنشاء آليات للإنذار المبكر واتخاذ إجراءات لتسوية النزاعات الناشئة داخل الدول وداخل المجتمعات والتي قد تؤدي إلى انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

٦- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الدول أثناء النزاعات العنيفة وتناهض إنشاء محاكم وهيئات وطنية مخصصة للبت واتخاذ القرارات. كما يجب أن تنظر في انتهاكات الحقوق من طرف الجهات الفاعلة غير الحكومية أثناء النزاعات العنيفة، وتحدد في الوقت المناسب وبصورة دقيقة المجالات التي يحتمل أن ينشب فيها نزاع.

٧- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تسدي بعد ذلك مشورتها إلى الأطراف المتنازعة فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني أو أن تستخدم أو تيسّر وتدعم استخدام أساليب بديلة وأخرى تقليدية لتسوية النزاعات، بما يشمل اللجوء إلى الوساطة.

٨- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وعلى الدول أيضاً أن تُدرج الوسائل المشار إليها لتسوية النزاعات في خططها واستراتيجياتها وآلياتها الموضوعة لتسوية النزاعات بأساليب سلمية وعن طريق التفاوض. كما يجب أن تشمل تلك الاستراتيجيات عناصر الحقيقة والمصالحة وأن تحدد الدور الذي ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤديه في هذا الصدد. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإنشاء صندوق للضحايا ولدفع التعويض الملائم.

٩- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعمل بأسلوب استباقي وأن تضع الاهتمامات المتصلة بحقوق الإنسان في إطار مجتمعي أوسع يمكنها من التركيز ليس فقط على ظواهر النزاع العنيف بل وعلى الأسباب المؤدية إليه.

١٠- تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوقات النزاع ولدى مكافحة الإرهاب بدور هام في ترويج ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز تكافؤ الفرص والتنوع. وتنفيذاً لتلك المبادئ يجب أن تسهر تلك المؤسسات على أن تكون المرأة ممثلة فيها بصورة عادلة ومنصفة.

### ثانياً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١١- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تركز على جوانب الإجحاف في المجتمع بما يشمل أبعاده الاجتماعية - الاقتصادية. وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في منع نشوب النزاعات وأعمال الإرهاب. كما أن هناك حاجة إلى تعزيز اختصاص المحاكم للنظر في تلك الحقوق ورصد الآثار التمييزية المترتبة عن تدابير مكافحة الإرهاب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات الضعيفة.

١٢- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعزز وتحمي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كجزء لا يتجزأ من كامل مجموعة حقوق الإنسان العالمية، بما يشمل تعزيز القدرة على تحسين ضمان مراعاة الدولة لالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٣- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تطلب إلى الدول إيلاء الاهتمام الواجب للمسائل المتصلة بالفساد التي تعرض التمتع بحقوق الإنسان للخطر. وعلى تلك المؤسسات أن تشجع الدول على ضمان الاحتياجات الأساسية بما يشمل الغذاء والمأوى، وتمنع بالتالي تفاقم الظروف التي تشجع على ارتكاب أعمال إرهابية وعلى نشوب النزاعات.

١٤- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تطلب إلى الدول إعمال الآليات المكرسة لمكافحة الفقر عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (القرار ٢٦٥/٥٧) الذي تم بموجبه إنشاء الصندوق العالمي للتضامن.

١٥- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تطلب إلى الدول الوفاء بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تشجعها على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

### ثالثاً - الحقوق المدنية والسياسية وسيادة القانون

١٦- تسترعي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الانتباه إلى أن للدول مسؤولية وواجباً، عملاً بالقانون الدولي، يلزمها بحماية سكانها من الأعمال الإرهابية بشئ أشكأها. ويتعين، في هذا الصدد، تشجيع الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب

المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتحت المؤسسات الوطنية الدول على التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، واعتماد التشريعات المحلية تمشياً وذاك النظام.

١٧- تلعب المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً هاماً في تدعيم وتعزيز الحماية الفعالة للحقوق المدنية والسياسية قبل نشوب النزاع وكذلك أثناءه وبعده.

١٨- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تولي اهتماماً خاصاً للدلائل التي ترمي إلى وجود كره للأجانب وتمييز وتقييد لحقوق الإنسان لا يتناسب والخطر القائم، وذلك بغية استباق النزاعات.

١٩- أثناء النزاعات ولدى مكافحة الإرهاب، يجب أن تكون أية تدابير قد يترتب عليها أثر في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية تدابير ضرورية ومتناسبة والخطر القائم. وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن ترصد التطبيق المحدود والمبرر لتلك التدابير. وعلى تلك المؤسسات أن تطلب إلى الدول عدم سنّ تشريعات مكافحة الإرهاب بتسرع أو بدون عرضها على التدقيق العام. ويجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تتخذ بالإضافة إلى ذلك التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع انتهاكات للحقوق القابلة للتصرف وبصفة أخص للحقوق غير القابلة للتصرف، كمرعاة الشروط الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة، والمحاكمة العادلة، واحترام كرامة الإنسان، وعدم التعرض للتعذيب وإساءة المعاملة والاعتقال التعسفي.

٢٠- في التسوية بعد النزاعات، تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بدور رئيسي في التحقيق في الانتهاكات، وضمان عدم الإفلات من العقاب، فضلاً عن منع تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي.

٢١- تفادياً لتجاوزات السلطات، تركز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية مبدأ الشرعية وأهمية وضع تعاريف قانونية دقيقة للإرهاب وللجرائم المتصلة بالإرهاب. وتشدد تلك المؤسسات بالإضافة إلى ذلك على ضرورة إيجاد سبل للانتصاف وإجراء استعراض قضائي في قضايا الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في سياق تدابير مكافحة الإرهاب.

٢٢- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تشارك في الأنشطة الوقائية وتترأس المداخلات والمناقشات العامة وتسعى للتوعية بأسباب الإرهاب وبأكثر الوسائل فعالية وشمولاً للرد عليه، وذلك بتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان للعاملين في مجال القضاء والإدارة العامة وقوات الأمن. وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تركز بالإضافة إلى ذلك على حق وسائط الإعلام في حرية التعبير.

٢٣- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تقوم، عن طريق عمليات الاستعراض الدوري، برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع في سياق تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تأثير تلك التدابير على مجتمعات الأقليات والمدافعين عن حقوق الإنسان.

#### رابعاً - الهجرة في إطار النزاعات والإرهاب

- ٢٤- كان للإرهاب والحالات النزاع أثر في الجهود المبذولة لضمان حماية العمال المهاجرين وغيرهم من الأشخاص الموجودين خارج بلدانهم الأصلية، بالإضافة إلى الأشخاص المشردين داخل بلد منشئهم.
- ٢٥- توجد معايير دولية لحماية حقوق المهاجرين. لكن أغلبية العمال يهاجرون إلى دول لم تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- ٢٦- على المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان أن تعزز وتضمن على الصعيد الوطني تنفيذ المعايير الدولية المتصلة بالعمال المهاجرين واللاجئين وملتزمي اللجوء والأشخاص المشردين داخلياً وضحايا الاتجار.
- ٢٧- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تدعو إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ولا سيما البلدان المستضيفة، وأن تشارك بنشاط أكبر في عملية الرصد التي تضطلع بها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات عند النظر في المسائل المتعلقة بالعمال المهاجرين والمسائل الخاصة بالنساء والأطفال والمهاجرين. وتشجع المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- ٢٨- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التابعة للبلدان المهاجر منها وبلدان العبور والبلدان المستضيفة تعاوناً ثنائي الأطراف أن تقيم تعاوناً إقليمياً فيما بينها لمعالجة المسائل المتصلة بالمهاجرين غير النظاميين معالجة أفضل.
- ٢٩- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن ترصد بنشاط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاجئين وملتزمي اللجوء والعمال المهاجرين والأشخاص المشردين داخلياً، بما يشمل الإجراءات المنصفة، ومعاملة رجال الشرطة وسلطات الهجرة، وظروف الاعتقال، وإمكانية الحصول على الخدمات، وشروط التوظيف، ولمّ شمل الأسر، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من هيئات الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية.
- ٣٠- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تعزز برامج التوعية بحقوق الإنسان الموجهة إلى العمال المهاجرين، واللاجئين، وملتزمي اللجوء، والأشخاص المشردين داخلياً، وضحايا الاتجار، وأن تعزز أيضاً برامج الإدماج وإعادة الإدماج عند الاقتضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالمهاجرات العائدات.

#### خامساً - حقوق المرأة في إطار النزاعات

- ٣١- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تلعب دوراً هاماً في استرعاء الانتباه إلى العنف الخفي وغير المعترف به الذي تتعرض له المرأة في إطار النزاعات. ويتصل هذا العنف اتصالاً وثيقاً بالعنف الممارس ضد المرأة في الحياة اليومية، كالعنف المنزلي والعنف الجنسي. وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تُيسّر عملية الاستشارة للنساء اللواتي يعانين من العنف.



٣٢- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن توفر التعليم والتوعية في مجال حقوق المرأة لتعزيز الاكتفاء الذاتي الاقتصادي للمرأة واستقلالها.

٣٣- على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دوراً هاماً في جمع البيانات، والتحقيق في الادعاءات، وتلقي الشكاوى المتصلة بتعرض النساء للعنف أثناء النزاعات.

٣٤- توجد حاجة خاصة تستدعي قيام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بحماية وتعزيز حقوق اللاجئين والمشردين داخلياً. ويجب أن يشمل ذلك إتاحة آلية لرفع الشكاوى، وتفتيش مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، ورصد الشكاوى المرفوعة من النساء المحتجزات في مراكز الاعتقال الموجودة في دول أخرى ريثما يتم منحهن مركز اللاجئين، ومن النساء اللواتي تجري إعادتهن قسراً إلى الوطن. وعلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية اللاجئين والمشردين داخلياً من خطر الاتجار. ويجب أن تسهم تلك المؤسسات في وضع وتنفيذ برامج إعادة البناء وإعادة التأهيل بمشاركة النساء.

٣٥- أي لجنة للتحقيق أو لتقصي الحقائق أو المصالحة تنشأ في إطار عملية سلم مطالبة بمعالجة أعمال العنف التي كانت منتشرة ومألوفة ضد المرأة في الماضي، ويجب أن تكون المرأة ممثلة تمثيلاً عادلاً فيها.

٣٦- على الدول أن تقوم، أثناء المفاوضات التي تجرى من أجل التوصل إلى تسوية سياسية لتزاع ما، أن تسن أحكاماً دستورية تنص على المساواة والعمل الإيجابي.

### سادساً - التزام سيول

٣٧- بغية تنفيذ هذا الإعلان، تتفق المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ما يلي:

- (أ) اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية على المستوى الوطني على النحو المنصوص عليه في الإعلان؛
- (ب) تعزيز التعاون الإقليمي فيما بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حيثما لزم الأمر؛
- (ج) تشجيع الدول على توفير الدعم لإنشاء آلية فعالة لرصد مدى امتثال تدابير مكافحة الإرهاب لمعايير حقوق الإنسان التي وضعتها الأمم المتحدة؛
- (د) رفع تقرير بشأن الإجراءات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى الاجتماع السنوي الذي ستعقده لجنة التنسيق الدولية في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛
- (هـ) توجيه طلب إلى لجنة التنسيق الدولية بتحديد الأساليب التي تمكنها من مزيد النهوض بتنفيذ هذا الإعلان.

## **Annex II**

# **INTERNATIONAL RACE RELATIONS ROUND TABLE**

## **AUCKLAND, NEW ZEALAND, 2-5 FEBRUARY 2004**

### **Introduction**

1. Representatives of fifteen national human rights institutions and specialized agencies dealing with race (NI) met in Auckland, New Zealand, from 2 to 5 February 2004. The meeting was part of a series of focused discussions supported by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) with representatives of NI. It was informal, inclusive and participatory. All present emphasized the importance of the Principles relating to the status of National institutions for the promotion and protection of human rights (the Paris Principles) adopted by the United Nations General Assembly on 20 December 1993.

2. This was the first time since 2001 that race relations focal points had met as a specific group, and they were able to exchange best practices and discuss substantive issues including:

- (a) The general mandates of such institutions and common points of reference;
- (b) Key challenges for each country;
- (c) The impact on race relations of legal and security issues (such as immigration policies and policies relating to refugee and asylum-seekers);
- (d) Impacts of global events on religious tolerance and race relations;
- (e) Specific actions to combat racism and other intolerance, particularly through effective relationships with government, political parties and government agencies, with the media and communications sector and with the business sector, and dealing with remedies;
- (f) The development of outcome indicators/measures;
- (g) Regional perspectives on programmes to achieve equality; and
- (h) Recent international developments.

3. Specific objectives of the Round-table included:

- (a) To provide a forum for NI to meet and exchange best practices;
- (b) To contribute, as appropriate, to the related discussions at the international level;
- (c) To provide an initial list of indicators of success of NI networks in the area of racial and other discrimination;
- (d) To establish an informal network of NI dealing with racism and racial discrimination.

4. Participants found the Round Table valuable as a means of discussing common experiences and challenges.

## I. KEY CHALLENGES FOR NATIONAL INSTITUTIONS IN COMBATING RACIAL DISCRIMINATION IN THE TWENTY FIRST CENTURY

5. The following issues emerged as key challenges:

(a) There is widespread denial of racism, racial discrimination, xenophobia and other forms of discrimination, while at the same time there is a continuation of systemic social, economic and cultural patterns of racial inequality, as revealed in persistent social disparities and poverty (including in the areas of health, education and labour);

(b) The observance of fundamental human rights and freedoms is the real basis for the advancement of racial equality;

(c) A wide variety of human rights violations relating to racial inequality continue to occur. New and different forms of racism are a cause of grave concern, even as peaceful solutions to conflicts are reached. Of particular concern are the impact of civil strife and conflict, the different forms of racial discrimination experienced by women and girls, and the impact of new technologies;

(d) Despite important efforts by Governments and civil society, gaps between legislative or policy directives and reality persist for a variety of reasons, including:

(i) Failure to improve access to education and resources;

(ii) Entrenched attitudes;

(iii) Intersectional causes and effects such as gender and race discrimination.

6. Participants highlighted the need for special efforts with regard to:

(a) The wide variety of causes of religious intolerance and religious ignorance. There are strong links between religious intolerance and racism grounded in specific historical contexts and deeply affected by aspects of more recent international and national events;

(b) Specific incidents of religious intolerance towards Muslims that have occurred within national boundaries and in the context of movement across borders; these include harassment, discrimination, assaults, and other forms of serious and extreme violence;

(c) Economic disadvantage that individuals and groups face because of discrimination and other violations of human rights;

(d) A range of contextual matters and challenges which affect the advancement of race relations, including the movement of peoples within and across national boundaries, and the lack of implementation of international human rights standards at the national, local and territorial levels, including those relating to indigenous peoples, and in particular, land and language;

- (e) The often severe effect on indigenous peoples and minority<sup>1</sup> groups in times of conflict;
- (f) Mechanisms for the participation of indigenous peoples and minority groups in policy and consultative processes due to the existence of specific issues concerning indigenous peoples and territorial and land rights;
- (g) The balancing of the rights of individuals while ensuring the maintenance of law, order and the security of the State in the light of the events of 11 September;
- (h) Persons suffering forms of multiple discrimination, for example, indigenous and migrant women.

### **The capacity of national institutions to respond to the key challenges**

7. There is a need for administrative and financial support for institutions, local and regional links and mechanisms, as well as adequate resourcing, to ensure meaningful access to NI by rights-holders.
8. NI should be pluralist and inclusive in their composition, policy-setting and other work.
9. NI are encouraged to have race relations units or focal points and to develop substantive policy capacity so as to effectively engage on race issues, including through a rights-based approach.
10. Participants noted the various legal and policy functions through which NI could affect race relations, including:
  - (a) Being aware of, and advising on, legal instruments and human rights norms to prevent race-based discrimination, including regional mechanisms, and the need for effective policy development and implementation;
  - (b) Contributing to a clear definition of discrimination and developing mechanisms for the protection of religious rights and freedoms, including national bills of rights;
  - (c) Monitoring activities and developing guidelines for use by government agencies;
  - (d) Advising on the range and efficacy of temporary special measures, inter alia, quotas, specific laws, regional mechanisms and affirmative action, and encouraging a deeper understanding of the efficacy of such measures in advancing the realization of human rights;
  - (e) Developing new and innovative strategies, including community dialogue and ways of gathering information beyond traditional forms of complaints-handling processes;

---

<sup>1</sup> Discussions concerning minority groups included the particular concerns of Afro-descendants, the Roma and the Dalits.

- (f) Ensuring that they have adequate powers and competency to undertake investigations;
- (g) Enhancing cooperation between NI in other countries to facilitate the handling of specific complaints and the sharing of experience;
- (h) Using the range of reporting strategies and mechanisms, including annual, parliamentary and extraordinary reports;
- (i) Using judicial processes to combat racism, including by taking appropriate cases to the courts and exploring different ways of censuring discrimination;
- (j) Using the complaints-handling functions of NI to provide effective redress for those who have suffered racial discrimination;
- (k) Developing indicators, measures and benchmarks of racial inequality, such as data collection and the use of ethnic descriptors, as well as gathering accurate statistics for effective public policy development;
- (l) Working with their respective governments to develop national action plans, including those addressing racism, and monitoring their implementation;
- (m) Developing their own race relations strategies which take into account the need for dialogue frameworks, including specific forums for religious and other leaders to engage with communities affected by religious and racial intolerance, and specific mechanisms to reinforce the importance of building tolerance and respect for religious freedom;
- (n) Developing a capacity to engage with the media and be able to communicate information effectively;
- (o) Encouraging and actively supporting human rights education by a variety of means for rights-holders and public authorities, including the judiciary, and for the wider civil society;
- (p) Undertaking research on racial and religious intolerance;
- (q) Publicizing human rights standards and violations.

## II. WAYS AND MEANS OF ACHIEVING CHANGE THROUGH PARTNERSHIP

### A. Government, political parties and State agencies

11. States have an obligation to promote and protect human rights and to develop action plans to combat racism. NI have an important role in monitoring State compliance. In working with government, political parties and State agencies to achieve the realization of human rights, NI need to ensure their independence and integrity. Participants highlighted:

- (a) The need to encourage the building of cooperative relationships across the political and social spectrum and with other cognate bodies to secure broad-based support for human rights standards and the roles and functions of NI;

- (b) The importance of engaging all political parties as well as government and responsible political leadership and offering assistance where appropriate;
- (c) The role of NI in articulating major human rights violations across all political lines and the importance of establishing multilateral relationships with parliamentary committees;
- (d) The importance of achieving the right to education for all, bearing in mind links between poverty and social development and the need to ensure the full enjoyment by everyone of all rights, whether civil, political, economic, social or cultural;
- (e) The importance of the participation of indigenous peoples and minority and marginalized groups in local, territorial and national elections;
- (f) The need to respect and promote diversity;
- (g) The need to address issues arising from different State policies on race relations, including integration and multiculturalism, and to combat forced assimilation;
- (h) The importance of Governments taking more positive measures such as the inclusion of human rights compliance as a requirement in government procurement policies and the issuance of licences.

## **B. The business sector**

12. Participants highlighted the need:

- (a) To address both the legal and structural impediments in the key issues of equal working conditions, safety from harassment in the workplace, and equal access to employment;
- (b) To address discrimination in the private as well as the public sector;
- (c) To engage constructively with transnational corporations;
- (d) To reach out to development banks to encourage them to combat discrimination through their respective constituencies and, in particular, the private sector;
- (e) To encourage the United Nations to give active life to the Global Compact and to monitor compliance by the businesses that have signed the compact and for NI to monitor such commitments in their own countries;
- (f) To reinforce the idea that holistic programmes are required for States and civil society in order to achieve human rights, including legal, political, social, economic, cultural and environmental programmes, and that the business sector, including both employer and employee organizations, need to be engaged in this process;
- (g) To break down barriers in order to improve or ensure compliance with human rights standards in employment, including by fostering understanding of cultural practices, for example, in relation to indigenous peoples, and of the changing face of the workforce due to migration, and eliminating persisting occupational stereotypes concerning minorities;
- (h) To promote with business the benefits of compliance with human rights, including enhanced public perception of its commitment to social responsibility, benefiting from the

advantages of diversity, satisfying consumer demands, and avoiding law-suits and public disapproval;

(i) To encourage and assist in the development of good employer practices through training and education, and the provision of educational resources for businesses;

(j) To encourage the involvement in the decision-making processes of those affected by business practices, particularly in such areas as resource use and tourism;

(k) To recognize that the State has special responsibilities, as it may have a role as both an operator of State business and as the regulator of the business sector.

### **C. The media**

13. Participants highlighted the importance of:

(a) Managing tensions that may arise from journalistic practices and standards, and offering assistance in the development of guidelines or materials to assist journalists;

(b) Enhancing the ways indigenous peoples and minorities are represented in the media and monitoring media coverage in this respect;

(c) Promoting media ownership by indigenous peoples and minorities;

(d) Bearing in mind the powerful intergenerational dynamic that can affect towards attitudes to race relations and the different ways that younger people receive information, devising strategies to deal with the ways in which racism can and does appear in the media, including on the Internet;

(e) Considering some form of joint international media monitoring.

14. Specific initiatives with respect to the media could include:

(a) Maintaining effective links with the media to promote positive stories, including regular meetings with senior editors and other leaders of the media to discuss NI concerns;

(b) Ensuring equitable access by minorities to programming of media outlets;

(c) Establishing media awards for good reporting;

(d) Promoting diversity, noting that journalists who are members of indigenous peoples and minority groups are often best placed to report news concerning their own communities;

(e) Developing media strategies on the basis of robust research;

(f) Engaging the media to provide assistance in campaigns to promote racial equality and harmony;

- (g) Producing jointly with the media spots focusing on indigenous and minority groups and issues;
- (h) Promoting alternative media such as community programming;
- (i) Promoting the importance of indigenous peoples and minorities as media consumers.

### III. INTERNATIONAL DIMENSIONS

15. Participants highlighted the importance of:

- (a) Ratification by Governments of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination and the removal of existing reservations;
- (b) Recognition by States parties to the Convention of the competence of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination, in accordance with article 14 of the Convention;
- (c) NI participation in the human rights treaty reporting process, including monitoring of the implementation of the concluding observations adopted by treaty bodies;
- (d) NI participation in international forums dealing with race relations;
- (e) Participation by Government and civil society, including political parties, in meetings of regional human rights mechanisms;
- (f) Greater coordination amongst international actors with respect to race relations and racial discrimination;
- (g) Breaking the deadlock blocking the adoption of a declaration on the rights of the world's indigenous peoples;
- (h) Continuing to strengthen the relationship between NI and the Anti-Discrimination Units in the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and the exchange of information between NI.

#### **Expression of Appreciation**

Participants expressed their appreciation to the New Zealand Human Rights Commission and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights for convening and organizing the Round Table.

Adopted at Auckland, New Zealand

5 February 2004



**Annex III**

**ZACATECAS DECLARATION**  
**Adopted in Zacatecas, Mexico, 15 October 2004**

**International Workshop of National Institutions for the Promotion and  
Protection of Human Rights: Causes, Effects and Consequences of the  
Migratory Phenomenon and Human Rights Protection**

The International Workshop of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights: Causes, Effects and Consequences of the Migratory Phenomenon and Human Rights Protection, organized by the National Human Rights Commission of Mexico and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights with the support of the Human Rights Commission of Zacatecas, was held in Zacatecas, Mexico, on 14 and 15 October 2004.

The Workshop was opened by the Governor of Zacatecas, Ms. Amalia García, and attended by representatives of the Mexican Senate, the government of Zacatecas, and 25 state human rights commissions of Mexico. Seventeen national institutions from Albania, El Salvador, Guatemala, Honduras, India, Mexico, Morocco, New Zealand, Nigeria, Panama, Paraguay, Peru, the Philippines, Spain, Thailand, Ukraine and Venezuela were represented by their Chairs or other senior officials.

The participants in the International Workshop of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights: Causes, Effects and Consequences of the Migratory Phenomenon and Human Rights Protection.

*Hereby adopt* the following Declaration:

*Recalling* the universal instruments agreed upon by States to safeguard the human rights and fundamental freedoms of all individuals, including migrants, including the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and the International Covenant on Civil and Political Rights, and underlining the contribution they can make to international peace and security, alongside the Charter of the United Nations, as well as the relevant regional instruments,

*Reaffirming* the universality, indivisibility and interdependence of all rights, civil, political, economic, social and cultural,

*Welcoming* the entry into force of the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families and recognizing the important work that its Committee to Protect the Rights of all Migrant Workers and Members of Their Families is mandated to undertake,

*Recognizing* that the International Convention provides an important baseline for assessing respect for migrant workers' rights,

*Recognizing also* the unique role played by national institutions in applying international human rights standards at the national level, including as provided for in the Principles relating to the status of national institutions for the promotion and protection of human rights (General Assembly resolution 48/134 of 20 December 1993, annex), regarding the ratification of international human rights instruments, thereby ensuring sustainability of human rights protection,

*Noting* that the situation of migrant workers and their families has become a critical contemporary human rights issue worldwide, particularly in relation to exploitation by traffickers, people smugglers, recruitment agents and corrupt officials; deaths and injury in transit; discrimination, exploitation, vulnerability and sexual abuse in countries of destination; and treatment in cases of detention, arrest and repatriation,

*Recognizing* that it is impossible to suppress the desire to migrate by legal means and enforcement, in particular where it results from conflict, unemployment, poverty or oppression,

*Noting* that migration can also be seen as a positive force and that migrants can make a valuable contribution to economic development, diversity and better relations among peoples,

*Noting also* the importance of inter- and intra-regional relationships among national institutions, given the nature of migration and their capacity to share information and support each other when dealing with migrants and specific migration issues,

*Recognizing* the importance of appropriate, complete and current information concerning the status of the rights of migrants, taking note that a number of national institutions have prepared reports containing such information,

*Noting* the urgent need for a strong global and regional framework for migration that addresses:

- (a) The push factors in countries of origin, including lack of good governance, poverty, civil conflict, unemployment and lack of development;
- (b) Fair and efficient processes to facilitate meeting labour needs in receiving countries;
- (c) Investment in infrastructure, training of personnel and coordination of policy structures to manage migration flows and protect migrant workers; and
- (d) Protecting all the human rights and the dignity of migrants in all circumstances,

*Stressing* that in order to fulfil their mandates, national institutions require adequate resources and that it is a responsibility of the State to ensure this,

*Declare* they will:

1. Treat the protection and promotion of migrants' rights as a priority and for that purpose/to that end identify focal points for this area within their institution;
2. Intensify efforts to ensure awareness of the rights of migrants, including through human rights education and awareness-raising campaigns;
3. Undertake measures, together with their Governments, to protect the economic rights of migrant workers, in particular, to promote the establishment of fair tariffs for transferring money earned by migrants from their countries of stay to their home countries;
4. Continue to urge their Governments, particularly those of receiving States, to ratify the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families;

5. Continue to urge their Governments to ratify the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, and the Protocol against the Smuggling of Migrants by Land, Sea and Air, supplementing the Convention;

6. Take a more active role in the United Nations treaty body reporting process and request the respective treaty bodies to take into account issues relating to migrants in considering States parties' reports and to engage directly with national institutions on this subject;

7. Engage in legislative advocacy to facilitate the review of domestic legislation regarding the rights of migrants in order to ensure its conformity with international standards and obligations with respect to the protection of human rights, especially in relation to non-discrimination;

8. Make representations to Governments on legislative proposals, in particular to ensure that the human rights of migrants are not breached by counter-terrorism legislation;

9. Encourage the preparation of status reports concerning the rights of migrants and alleged violations of their rights and include in their annual reports particular reference to the rights of migrants and actions undertaken by the national institution and the Government to ensure the promotion and protection of those rights;

10. Encourage States to ensure appropriate broad-based dialogue at the national level among Government, national and state institutions and civil society based on assessments regarding the rights of migrants inter alia through seminars, workshops and media programmes;

11. Encourage the creation of mechanisms for communication and coordination between human rights institutions in order to exchange information on specific cases or general problems relating to violations of the fundamental rights of undocumented migrants as well as migrant workers, which will enhance cooperation and facilitate possible intervention by these institutions, in accordance with their mandates;

12. Encourage, where relevant, the establishment of regional information databases of countries of origin, routes and points of crossing and places of detention of migrants, with a view to reinforcing the work of institutions responsible for migration and consular offices;

13. Work, where possible, with consular services to ensure that migrants, both regular and irregular, are treated according to human rights principles and standards;

14. Promote programmes and information campaigns on human rights awareness for migrant workers, both prior to departure and after arrival, which can also assist in the reintegration of returning migrants, especially women and children migrants who often face stigmatization upon their return;

15. Identify the most cost-effective mechanisms for providing the best possible assistance to migrants in places of detention and share best practices that can strengthen the overall protection of migrants;

16. Establish regional cooperation between national institutions of the countries with major migratory flows, including joint task forces, the establishment of special modes of communication and advocacy for migrant workers abroad, including for the recognition and protection of their cultural rights;

17. Share research findings regarding migrant workers at home and abroad and call for the assistance of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in this regard;

18. Provide training to the administrative, judicial, immigration and security sectors to ensure respect for all the human rights of migrants;

19. Provide support, including legal aid, to migrants, who often have difficulty accessing systems of justice;

20. Ensure that States respect their international human rights obligations, particularly in regard to the non-derogable rights of all migrants;

21. Call for support from the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights in relation to its role in combating the trafficking of persons, in particular women and children, including in addressing the causes thereof as well as the provision of adequate remedies;

22. Address the vulnerability of migrants and their families to HIV/AIDS;

23. Promote the adoption of national plans of action and ensure that they take into account the rights of migrant workers, and call upon Governments to ensure that national institutions take their rightful place in the policy-making process in relation to migration;

24. Strengthen links with civil society, including migrants' organizations, in ensuring that all rights of migrants are respected domestically, regionally and internationally;

25. Engage with the International Labour Organization, which has a critical role to play in the protection and promotion of the rights of migrant workers, and call on the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights to facilitate this process;

26. Agree to return to the conclusions of their discussions, preferably no later than at the meeting of the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC) in April 2005.

The participants express their gratitude to the National Human Rights Commission of Mexico and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights for the organization of the Workshop and to the Human Rights Commission of Zacatecas for its support. They extend particular appreciation to the Governor of the State of Zacatecas and other state authorities for their warm hospitality. They note the important contribution of the Mexican Federation of Public Organizations for the Protection of Human Rights and non-governmental organizations.

#### **Annex IV**

### **ROUND TABLE OF NATIONAL HUMAN RIGHTS INSTITUTIONS AND NATIONAL MACHINERIES FOR THE ADVANCEMENT OF WOMEN**

**OUARZAZATE, MOROCCO, 15-19 NOVEMBER 2004**

#### **Statement**

1. Representatives of national machineries for the advancement of women (NMs) and of national human rights institutions (NIs) from Australia, Bolivia, Cameroon, Costa Rica, Germany, Ireland, Kyrgyz Republic, Lithuania, Morocco, New Zealand, Panama, Paraguay, Uganda and Zambia held a round table in Ouarzazate, Morocco, from 15 to 19 November 2004. The round table aimed to strengthen the capacity of NMs and NIs to promote and protect the human rights of women through the development of institutional links and joint strategies. The round table was organized by the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) and the United Nations Division for the Advancement of Women/Department of Economic and Social Affairs (DAW/DESA) and hosted by the Conseil consultatif des droits de l'homme du Maroc (CCDH). Two experts of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women also participated.

2. The participants noted that this was the first time that representatives of the two sets of institutions had met to discuss ways and means for the promotion of gender equality and full implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) and the Beijing Declaration and Platform for Action. The participants in the round table examined how NMs and NIs can better work together on the following issues:

- The role of human rights education in promoting and protecting women's human rights;
- Enhancing enjoyment of human rights by disadvantaged groups of women;
- Institutional dimensions;
- The role of national institutions in the implementation of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women; and
- Developing national action plans.

3. Participants welcomed the fact that 179 States are party to the Convention, and 68 to its Optional Protocol. They further noted that the Beijing Declaration and Platform for Action devotes one of its critical areas of concern to institutional mechanisms for the advancement of women, defining a national machinery as the central policy-coordinating unit inside Government. They also noted that NMs have been set up in some 170 States. 50 NIs have been accredited by the International Coordinating Committee of NIs, in accordance with the Paris Principles, and approximately 50 additional institutions are moving towards becoming NIs.

4. Participants noted that significant progress has been made in many countries in legislative developments and preparations of national action plans, strategies and policies for gender equality. Awareness has increased about women's human rights and there is growing public discussion around gender equality issues. An increasing number of entities within Government and outside, especially non-governmental organizations (NGOs) and civil society organizations now work on

the realization of equality of women and men. Many countries have developed national action plans on human rights. NIs are also taking a more systematic approach to gender equality and are mainstreaming a gender perspective in their work.

## **I. CHALLENGES**

5. Participants identified a number of challenges that NMs and NIs are facing to promote and protect the human rights of women through the development of institutional links and joint strategies. In particular, participants made the following observations:

### **1. Challenges common to NIs and NMs**

6. Political will and commitment, which are crucial for the implementation of effective gender equality policies and for ensuring effective and adequately resourced NMs and NIs, remain limited in many countries.

7. NMs and NIs often continue to work in isolation from each other without seeking strategic alliances. In addition, both institutions sometimes lack the necessary cooperative links with civil society, including NGOs that work on gender equality and human rights issues.

8. Gender equality acts and other legislation, even when in compliance with a State's commitments under international human rights treaties, are frequently not fully implemented in practice.

9. The lack of a clear and comprehensive policy on gender equality with strategic goals and a coordinating mechanism to ensure implementation and monitoring reduces the impact of important individual initiatives on gender equality.

10. Lack of knowledge about the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women among politicians and public officials at all levels and in all branches of Government hinders progress in its implementation.

11. The lack of knowledge among public officials, especially Government policy-makers, about gender mainstreaming in all policies, programmes and sectors hinders the promotion of gender equality.

12. Strong institutional resistance to apply a human rights approach and engage in gender equality issues persists.

13. Continuous effort and investment are required to build, maintain and enhance skills and knowledge among officials, especially civil servants, on gender equality and human rights issues, because of turnover and mobility of such persons.

14. Access to legal redress for violations of women's human rights is obstructed by financial barriers and inaccessibility of the system.

15. Vulnerable groups of women, including indigenous women, elderly women, migrant women, women from minority groups, women with disabilities, women in conflict situations and women in rural areas continue to experience multiple forms of discrimination.

16. In a number of countries, a backlash against women's rights has been noted. In some, so-called men's rights campaigns have emerged, challenging the equality gains made by women,

whereas in others, conservative movements have gained strength and are seeking to limit equality policies.

17. Discriminatory traditional and cultural practices and stereotypes persist, challenging human rights values and the equal rights between women and men. The media in many instances reinforce stereotypes and discriminatory portrayals of women.

18. Women's participation in public life and decision-making remains limited, despite some progress. Gender balance in public and elected office is far from being achieved.

19. Temporary special measures to accelerate achievement of de facto equality between women and men as provided for in article 4, paragraph 1, of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women are challenged on grounds that they are 'discriminatory'.

20. The collection of data disaggregated by sex necessary for effective and targeted gender equality policies remains inadequate.

21. The absence of a public policy analysis that directly links women's human rights to other objectives of national interest, such as security and economic development, hinders the capacity of NIs and NMs to influence Government policy in these areas.

## **2. Challenges specific to NMs**

22. In some instances, NMs continue to lack the mandate, power, visibility, resources and central location within Government to enable them to effectively become the central coordinating unit within the Government and a catalyst in regard to gender equality policies.

23. Almost ten years after the Fourth World Conference on Women, a number of countries do not yet have national action plans on gender equality called for in paragraph 297 of the Beijing Platform for Action.

24. In some countries, government policies on gender equality, as well as policies and programmes of NMs continue to be unevenly implemented between urban and rural areas, to the disadvantage of rural areas.

## **3. Challenges specific to NIs**

25. Under the Paris Principles a NI is expected to be adequately funded and "not be subject to financial control which might affect its independence". However, lack of guarantee of funding by Governments significantly limits the capacity of NIs.

26. While many NIs have comprehensive and ambitious mandates, they cannot fulfil these expectations because they lack resources and capacity. NIs face the challenge of raised expectations: "justice delayed is justice denied".

27. NIs continue to lack capacity in the area of gender analysis, in particular in undertaking gender analysis of legislative proposals. Gender balance in many NIs remains to be achieved.

## **II. RECOMMENDATIONS**

28. In light of the above challenges, presentations made and discussions held, the meeting issued the following recommendations:

***Recommendations addressed to NIs and NMs***

- Continue to use a dual approach in the promotion of gender equality, namely mainstreaming of a gender perspective into all policies and programmes and specific interventions to benefit women;
- Support the development, adoption or regular updating of national action plans or strategies for the advancement of women that use a rights-based approach. Support the development, adoption or regular updating of national action plans on human rights that integrate a strong gender perspective. Ensure that the respective plans are informed by, and consistent with, a comprehensive strategy for gender equality;
- Institutionalize a permanent consultative mechanism between NIs and NMs that would address such issues as: development and/or updating of national action plans; legislative review and reform processes; human rights education and legal literacy strategies; cooperation with the legislature. Also undertake sensitization on the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and the centrality of the human rights of women to the promotion and protection of human rights;
- NIs and NMs should set dates and benchmarks for initiating and/or expanding collaborative links. Collaborative activities should be widely publicized;
- Create a structure for regular interaction and consultations among NIs, NMs, civil society and NGOs, in particular women's associations including those focused on minority, migrant, youth and disability issues. Also reach out to other stakeholders, including academic institutions and the media. Ensure that the roles and mandates of all stakeholders are clearly defined and understood. Also ensure that the objectives and purpose of partnerships are clearly spelled out so as to enhance the effectiveness of collaboration and partnerships;
- Use the reporting processes under the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and other human rights treaties as strategic opportunities for building partnerships and collaborative links among NIs, NMs, civil society and NGOs;
- Consistently ensure that the protection and promotion of women's rights are an integral and consistent part of the work of NIs and NMs, and use the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women as a framework for that work;
- Develop collaborative links with political leadership and with all parliamentary committees, including gender equality and human rights committees, so that greater attention is paid to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and to gender perspectives in the legislative process;
- Use legislative review processes to incorporate gender perspectives and use legislative changes to advocate the withdrawal of reservations to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Also advocate the speedy ratification of or accession to the Optional Protocol to the Convention;
- Counteract confrontational arguments that pitch women's interests against men's by engaging in a positive and forward-looking public debate about the status of women and gender equality;



- Include gender equality aspects and specifically target women to enhance their knowledge about their rights in the implementation of human rights education and legal literacy programmes;
- Enhance cooperative relationships with State or provincial (in federal States), municipal and local level entities and with regional and international organizations to pursue gender equality goals;
- Develop new opportunities for engaging with the media in human rights education programmes to combat gender stereotypes and negative portrayal of women. Also undertake sensitization efforts for the media about the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women;
- Emphasize in public discussion that many women face multiple forms of discrimination that have to be addressed through legislation and public policies. Such discrimination may be based on women's age, marital status, disability, ethnic origin, their status as migrants, immigrants, minorities and other characteristics;
- Advocate for and propose measures to increase the participation of women in public and political life and in decision-making positions with a view to achieving 50-50 gender balance. In this regard, call for the use of temporary special measures in accordance with article 4, paragraph 1, of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and the Committee's general recommendation No. 25 (2004), which may include timetables, benchmarks, incentives, targets, quotas, and other measures;
- Develop and strengthen collaborative international research opportunities by using existing international and regional mechanisms such as the NIs Forum web site and regional web sites;
- Support the inclusion of a strong gender perspective in the development of a United Nations convention on the rights of persons with disabilities;
- Collaborate to promote the collection of data disaggregated by sex to properly inform the development and implementation of legislation, policy and practice;
- Develop evidence-based national interest analysis, in areas such as security and economic development, which links directly to the promotion of women's human rights.

### ***Recommendations for NMs***

- Insist on the presence of national machinery for the advancement of women with a mandate, power, visibility, human and financial resources and central location within Government to enable it to implement effectively coordination and catalytic work necessary for the promotion of gender equality. The desirability of such a machinery at the ministerial level is underlined;
- Further develop, in cooperation with academic and research institutions, methodological and practical tools for mainstreaming a gender perspective in all policy areas.

***Recommendations for NIs***

- Advocate the entrenchment and guarantee, from year to year, of an adequate level of funding for NIs. Donor and other voluntary funding, which should not replace core Government funding, is useful to support implementation of additional and supplementary activities above and beyond the regular programmes of work of NIs;
- Implement capacity-building measures on the Convention for all members of NIs and also aim to achieve, within a specified time frame, gender balance in the composition of NIs;
- Place women's human rights at the centre of the work of NIs;
- Advocate the establishment of an independent status for NIs in the Commission on the Status of Women. In particular, NIs should seek support from their Governments for a United Nations resolution to provide this status as soon as possible, in view of the importance of the review and appraisal of the Beijing Platform for Action, which will take place in 2005;
- NIs should seek opportunities to participate in the sessions of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women when reports of their countries are being considered.

29. Participants agreed to take these recommendations back to their respective institutions for appropriate follow-up. They also agreed that this statement should be widely circulated among NMs, NIs, and relevant intergovernmental and treaty bodies.

30. Participants expressed their satisfaction with this first ever meeting between NIs and NMs. They considered it a worthwhile experience and recommended that opportunities be sought for similar events in the future. Participants also strongly recommended that in order to enhance the impact of future meetings of this type, representatives from both NIs and NMs from all invited countries should attend to maximize the benefits and potential for collaboration and partnerships.

## **Annex V**

### **INTERNATIONAL ROUND TABLE ON NATIONAL INSTITUTIONS AND GOOD GOVERNANCE**

**SUVA, FIJI, 13-15 DECEMBER 2004**

#### **Concluding Statement and Recommendations**

The following are the essential conclusions of the discussions held by Chairs, Members and representatives of national human rights institutions (NIs) from Argentina, Australia, Fiji, Honduras, Malawi, New Zealand, Sri Lanka, the United Kingdom (Northern Ireland) and Venezuela regarding NIs and good governance. Those present welcomed the input provided by the Kenya National Commission on Human Rights. Observers included representatives of the United Nations community in Fiji and civil society. The International Round Table was co-organised by the Fiji Human Rights Commission and the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.

This was the first time that NIs met specifically to discuss their place in ensuring good governance and assessing their fundamental contribution in this area. The meeting was a direct follow-up to the seminar on good governance practices for the promotion of human rights held in Seoul, Republic of Korea, on 15 and 16 September 2004. The International Round Table drew on the resources and expertise of the participants rather than on external speakers. Its purpose was to share experiences in relation to the major common issues and challenges facing NIs and to identify practical actions that can be taken in the respective NIs and countries on the basis of those experiences.

The issues of the host institution, the Fiji Human Rights Commission, formed a backdrop to the conference, given its central role in strongly supporting the Constitution with its entrenched Bill of Rights, one of the most important tenets of an effective system of governance.

Topics discussed included the role of NIs in promoting good governance, and the interrelationship between full respect for all human rights – civil, political, economic, social and cultural – and good governance. Specifically, institutions discussed Governments' response to NIs' role in governance; societal change and its impacts on governance; corruption, cronyism, nepotism and impunity; working with parliaments, Governments, political parties and financial institutions; and combating inequity. NIs also discussed the importance of ensuring effective governance within their institutions, as a good example. The discussions will be reflected in a paper containing the proceedings.

#### **The participants in the International Round Table on National Institutions and Good Governance**

*Appreciative* of the joint efforts of the Office of the High Commissioner for Human Rights and the Fiji Human Rights Commission in hosting the International Round Table,

*Guided* by the Universal Declaration of Human Rights as the common standard of achievement of all peoples and all nations applying to every individual and every organ of society, and also the Vienna Declaration and Programme of Action adopted by the World Conference on Human Rights, which affirmed that all human rights are universal, indivisible, interdependent and interrelated,

*Recalling* resolution of 2004/70 of the Commission on Human Rights of 21 April 2004, and all previous relevant resolutions on the role of good governance in the promotion of human rights, as well as the United Nations Millennium Declaration,

*Recognizing* that transparent, responsible, accountable, accessible and participatory government, responsive to the needs, aspirations and human rights of the people, is the foundation on which good governance rests,

*Noting* that good governance practices necessarily vary according to the particular circumstances and needs of different societies, and that the responsibility for determining and implementing such practices, based on transparency and accountability, and for creating and maintaining an enabling environment conducive to the enjoyment of all human rights at the national level rests with the State concerned,

*Recalling* the Pacific Islands Human Rights Consultation co-organised by the Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions and the Office of the High Commissioner for Human Rights from 1 to 3 June 2004 and the observations in relation to good governance generally made at that Consultation,

*Welcoming and building* upon the statement by the Chair of the seminar on good governance practices for the promotion of human rights convened in Seoul, Republic of Korea, from 15 to 16 September 2004,

*Reaffirming* the importance of international and regional cooperation by national institutions in order to facilitate the implementation of good governance practices at all levels,

*Adopted* the following conclusions and recommendations:

#### **Definitional elements**

1. Good governance cannot exist without respect for human rights. Good governance relates to all people, and human rights are central to it. It is a State's obligation to ensure good governance and the protection of human rights. NIs have a responsibility to ensure that human rights are central to understandings of, and approaches to, good governance;

2. Essential elements of good governance include:

- safeguarding the rule of law, including due process;
- verifying elections to ensure a representative and responsible government;
- respect by public officials for the rule of law;
- fostering investment and respect for property rights;
- promoting accountable administration to ensure that public money is well spent;
- equitable economic and social development (social justice and affirmative action);
- transparent and accountable management of human, natural, economic and financial resources for the purpose of equitable and sustainable development;

- the right to development;
- striving for equitable economic and social outcomes for the people irrespective of their personal circumstances or characteristics, including political affiliation;
- participation in government and public life;
- fairness in decision making;
- representative and responsible government structures;
- an independent judiciary.

It is clear from this list that the elements of good governance are inseparable from international human rights standards;

3. Creating a culture of human rights and fostering the necessary political will are central to establishing an enabling environment for good governance. NIs have a critical role in fostering such an environment. Integrating human rights into school curricula is an example of a good practice by NIs;

#### **Rule of law**

4. NIs should promote initiatives that enhance the human rights elements of the legal framework, including the Constitution, as well as the reform and better implementation of existing legal frameworks in conformity with international human rights standards. This should include the ratification of international human rights instruments and the withdrawal of existing reservations and advising on the adoption of measures to ensure implementation of their provisions at the national level;

5. NIs should assist in ensuring that various sectors of society are consulted when States parties are preparing reports to the respective human rights treaty bodies;

6. NIs need to pay appropriate attention to strengthening the legal framework to ensure free, fair, transparent and democratic electoral processes as a cornerstone of good governance;

7. NIs should encourage ratification of the United Nations Convention against Corruption and the United Nations Convention against Transnational Organized Crime;

8. The provision of independent expert advice to the court by an NI contributes to good governance by ensuring that relevant human rights standards are taken into consideration in judicial decisions. The participation of the NI in the judicial process should not be determined by any body other than the court itself;

9. NIs need to work to enhance, in particular, the legal protection of the human rights of the poor, marginalized groups and other vulnerable people, including by strengthening the effectiveness and independence of the judiciary and enhancing access to courts or quasi-judicial mechanisms;

10. Particular attention needs to be paid to the protection and promotion of human rights and the rule of law in the context of counter-terrorism measures;

### **Participatory processes**

11. NIs need to foster a culture of human rights among public officials and at the same time the development of strategies for consultation and involving the public;
12. NIs should facilitate consultation with local communities and take local conditions into account. They are encouraged to reflect with Governments, parliaments, business and civil society on governance and human rights at their respective national levels;
13. NIs play an important role in the development of a human rights framework for their countries. This could include facilitating the development of National Plans of Action as well as Bills of Rights;
14. The participatory development of National Plans of Action can be an effective tool in enhancing systems of governance with a human rights-based approach. National Plans of Action can help prioritise the main issues and ensure that the rights of vulnerable groups are included. Government commitment, with adequate resourcing for implementation of the Plan, is critical to its success;
15. NIs need to work at ensuring appropriate access to all sectors of the population to governance practices. This could be done through empowerment practices and possibly decentralisation of decision-making processes. Good practices include working with local committees and bodies in ensuring that they make decisions within a human rights framework;
16. NIs need to encourage, and advise on, appropriate programmes to ensure gender balance in governance structures;

### **Accountability**

17. NIs, in combating corruption, may encourage the establishment of a professional and adequately paid civil service; the promotion of ethical conduct in the public sector; penalizing corruption with adequate penalties accompanied by effective enforcement and compensation; the adoption of monitoring procedures for awarding contracts; the establishment of appropriate oversight bodies and performance appraisal systems; appropriate punishment of fiscal fraud, including declaring certain contracts null and void, such as those that promote illicit enrichment; the promotion of measures against transnational forms of corruption; the establishment of transparency measures; and media monitoring and awareness raising;
18. NIs may examine the causes and consequences of corruption in their respective countries, in order to determine which practices are best suited to the circumstances in question;

### **Equity and inclusiveness**

19. NIs should encourage the adoption of legislation and other measures to eliminate *de facto* and *de jure* discrimination;
20. NIs should combat discrimination and inequity in government structures by addressing lack of understanding of cultural diversity and gender equality. Through the use of education and media, NIs must pursue the promotion of values of inclusiveness and participation of all stakeholders in the democratic process, and the development of public awareness of efforts to combat all forms of discrimination;
21. NIs should advise on the range and efficacy of temporary special measures, *inter alia*, quotas, specific laws, regional mechanisms and affirmative action, and encourage a

deeper understanding of the efficacy of such measures in advancing the realization of human rights and good governance;

22. NIs should be active participants in this process by seeking to integrate the human rights agenda into their country's poverty reduction strategy, development and governance programming;

### **Human rights and governance in situations of conflict**

23. NIs should promote harmonious relations between peoples within the society and work against sectarianism;

24. There may be a need to look at truth and reconciliation and transitional justice processes to ensure effective good governance and that there is no impunity in relation to past violations, including involuntary disappearances;

### **NIs as models**

25. In order to promote good governance NIs must have broad-based mandates based on the Paris Principles with no zones of exclusion. It is critical that they have a mandate to work with all institutions, including security forces, in the promotion of human rights as a key to good governance;

26. NIs must be models of good governance. They need to ensure that their internal management structures demonstrate good governance including through the development of internal codes of conduct or ethics. This requires strategies for continuing development;

27. The use of NI resources should be based on efficient and effective management and in consonance with the human rights mandate of the institution;

28. It is essential for NIs to comprise persons of integrity, quality and with conviction to be able to bring about positive change and effectively influence decision makers. Open, inclusive and transparent appointment procedures are critical;

29. NIs need to have a pluralist dimension to their structure and work;

30. NIs' capacity to strengthen governance is enhanced where their powers are clearly entrenched in law. Specific powers include procedures for complaints, the provision of remedies, advocacy, education, monitoring, investigation, and public inquiries;

31. It is critical for an NI to be empowered to manage its own finances. Supporting the institution is the primary obligation of the State. Financial support should be directly provided to the NI and not subject to any interference;

32. NIs, particularly in situations of conflict, require specific knowledge and expertise, including on the prevention of torture, the ability to visit to places of detention, and mediation and investigation techniques.

Adopted in Suva, Fiji

15 December 2004

— — — — —